# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

# 2012 - 2013

تحرير

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

# الفصل الثالث

# القضية الفلسطينية والعالم العربي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

# القضية الفلسطينية والعالم العربي

## مقدمة

حملت سنتا 2012 و2013 الكثير من التغيرات في الدول العربية التي تشكل البيئة الاستراتيجية الحاضنة للقضية الفلسطينية، وخصوصاً في مصر وسورية. وقد كان لهذه التغيرات بطبيعة الحال انعكاسات على هذه القضية على مختلف المستويات، رسمياً وشعبياً، إلا أن تقييم محصلة هذه الانعكاسات، سلباً أو إيجاباً، لا يبدو ممكناً بعد في الوقت الراهن، باعتبار أن النتائج النهائية للتغيرات العربية لم تنضج بعد، ويبدو أنها بحاجة لمزيد من الوقت.

ولكن بصورة عامة، يمكن القول إن سنة 2012 وما حملته من أحداث أظهرت أن القضية الفلسطينية ما تزال حاضرة بقوة في وعي الشعوب العربية، وما تزال قادرة على توجيه بوصلتها المتعلقة بالهموم الكلية والقضايا الكبرى، على الرغم من الانشغالات والهموم المحلية. كما أنها بيّنت قدرة النظام الرسمي العربي، في حال استند إلى أسباب قوته الذاتية وإلى الإرادة الشعبية الحقيقية، على التأثير في مسارات بالقضية الفلسطينية والصراع مع المشروع الصهيوني. وإن كان هذا التأثير ما يزال محدوداً وبحاجة لمزيد من التمكين والدعم.

من جهة أخرى، فإن ما شهدته سنة 2013 من أزمات سياسية، ومن تعثر للثورات العربية، شكّل انتكاسة لقدرة الشعوب العربية في التعبير الحقيقي عن ذاتها، من خلال مؤسسات حاكمة ممثلة لها، وأثار الشكوك حول فرص حدوث تغيير حقيقي باتجاه بناء بيئة عربية حاضنة تدعم صمود الشعب الفلسطيني، ومقاومته، وقدرته على مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة، وخصوصاً على صعيد الاستيطان وتهويد القدس والمسجد الأقصى، في ظلّ انشغال كل بلد عربي بأزماته الداخلية المتصاعدة، والدعوات المتزايدة هنا وهناك للتفرغ للشأن المحلي، وعدم إعطاء أولوية للقضايا الكبرى على حساب ما دونها من قضايا.

ويبدو أن اتجاهات القضية الفلسطينية خلال سنة 2014 ستبقى متأثرة بما تشهد الدول العربية من تغيرات وأزمات، ومن غير المرجح بالتالي أن تشهد اختراقات كبرى على صعيد أيّ من مسارات التسوية أو المقاومة أو المصالحة، طالما استمرت الانشغالات الداخلية ومحاولات السيطرة على اتجاهات التغيير بالطغيان على الأجندات السياسية للأنظمة الرسمية، سواء تلك القائمة أم التي ما زالت في طور التشكل.

# أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

## 1. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

تجاوزت تبعات الثورات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011 بطبيعة الحال حدود التأثير الداخلي، لتشمل الدور الإقليمي للدول التي تشهد مثل تلك التغيرات، سواء على صعيد علاقاتها الدولية المباشرة أم على صعيد حجم تأثيرها واتجاهاته في المؤسسات الدولية والإقليمية المختلفة، وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

لقد أدى الاضطراب في النظام السياسي في كل من مصر وسورية على وجه الخصوص إلى إحداث تغير في الأوزان النسبية للقوى المؤثرة داخل الجامعة، وخصوصاً فيما يتصل بالقضية الفلسطينية؛ باعتبار أن هاتين الدولتين كانتا سابقاً تمثلان ركنين أساسيين بالنسبة لمعسكري "الاعتدال" و"الممانعة"، الذين انقسمت بينهما الدول العربية حتى وقت قريب، حسب موقفها من عملية التسوية وفصائل المقاومة، إلى الحد الذي أدى عملياً إلى زوال هذا التقسيم خلال سنة 2011.

وفي الوقت نفسه، وعلاوة على أن انشغال عدد كبير من الأنظمة العربية بشؤونها الداخلية أضعف بشكل كبير من دور الجامعة العربية وقدرتها على التأثير بشكل عام، فإن استمرار الأزمة السياسية في سورية، وتفاقمها خلال سنتي 2012 و2013، أدى إلى احتلالها مكانة متقدمة على أجندة اهتمامات الجامعة العربية على حساب قضايا أخرى، أبرزها القضية الفلسطينية. وقد بدا ذلك واضحاً في القمتين العربيتين اللتين عقدتا في بغداد والدوحة، في 2012/3/29 و2013/3/26 على التوالي، حيث طغى عليهما ملف الأزمة السورية والأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية الأخرى، وإن لم يغب الملف الفلسطيني عنهما بشكل كامل، ولكن دون تقديم جديد بهذا الخصوص. ولربما يكون أبرز ما أفرزته القمة العربية في الدوحة دعوة أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لإنشاء "صندوق لدعم القدس" برأسمال قدره مليار دولار، وإعلان إسهام قطر بربع مليار دولار فيه[1].

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن أداء الجامعة العربية أظهر بعض الإشارات الإيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013، وخصوصاً خلال الفترات التي شهدت صعود قوى منتخبة إلى سدة الحكم في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيراً في نظامها السياسي، أبرزها مصر. وقد كانت هذه الإشارات ملحوظة في موقف الجامعة من حركة حماس، حيث التقى أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي برئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في 2012/1/6. كما كانت ملحوظة في الزيارة التضامنية التي قام بها وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية لقطاع غزة في 2012/11/20، خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع، والتي شكلت سابقة هي الأولى من نوعها. وشارك في الزيارة كل من

وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور، ووزير خارجية مصر محمد كامل عمرو، والعراق هوشيار زيباري، وتونس رفيق عبد السلام، والسودان علي كرتي، والأردن ناصر جودة، فضلاً عن وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية نزار عبيد مدني، ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية خالد بن محمد العطية، بالإضافة إلى وزير الخارجية في حكومة رام الله رياض المالكي[2].

ولكن في المحصلة، فإن الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية خلال سنتي 2012 و2013 شكّل استمراراً للمسار الذي اتخذه هذا الدور في سنة 2011، والذي يمكن القول إنه كان ذا حضور وتأثير محدودين، ولم يخرج عن سياق المواقف السياسية غير المقرونة بالأفعال، سواء فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة كالاستيطان وتهويد القدس والمسجد الأقصى وحصار غزة، والانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، أم فيما يتعلق بالموقف من الانقسام الفلسطيني وملف المصالحة، أم من ملف التسوية الذي سننتقل للحديث عنه بشيء من التفصيل.

## 2. الموقف من عملية التسوية:

لم تحمل سنتا 2012 و2013 جديداً يُذكر فيما يتعلق بموقف الجامعة العربية من ملف التسوية أو بقدرتها على التأثير على مسار المفاوضات، كما لم تتمكن الأنظمة المنتخبة التي أتت بها الثورات من إدخال تعديل يذكر على هذه التوجهات. فقد بقي الإطار العام هو التمسك بالمبادرة العربية للسلام، مع توفير غطاء سياسي للسلطة الفلسطينية من خلال تفويض الرئيس محمود عباس باتخاذ ما يراه مناسباً من خطوات في هذا السياق.

ففي سنة 2012، دعمت الجامعة العربية إجراء "حوارات استكشافية" مع الطرف الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير. ثم أعلنت تأييدها لخطة التحرك الفلسطيني التي عرضها الرئيس محمود عباس على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في 2012/2/12 إزاء التزامات استئناف المفاوضات المباشرة، مع إقرار المجلس توفير شبكة أمان مالية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً للسلطة الفلسطينية، لمواجهة ما تتعرض له من ضغوط مالية، وعدم تحويل "إسرائيل" للأموال المستحقة لها[3]، لتعود بعدها وتعلن من خلال لجنة المتابعة العربية تأييدها لخطة الرئيس عباس للسعي لنيل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة[4].

وفي السنة التالية، بقيت مواقف الجامعة متطابقة مع توجهات السلطة الفلسطينية، حيث أعلنت تأييدها للمفاوضات التي استؤنفت في تموز/ يوليو 2013 استجابة لجهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وأبدت بشكل صريح قبولها بمبدأ تبادل الأراضي في إطار الحل النهائي[5]. كما توافقت الجامعة مع الرئيس عباس على مبادئ مشتركة بينها رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، ورفض أيّ وجود إسرائيلي في غور الأردن على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، مع الموافقة على قبول وجود لقوات دولية في المنطقة[6].

وفي ظلّ المعطيات القائمة حالياً، لا تلوح في الأفق أيّ دلالات على احتمال حدوث تغير في موقف الجامعة العربية إزاء عملية التسوية أو تجاه دعم تحركات السلطة الفلسطينية. أو بعبارة أخرى، لا تبدو الجامعة العربية قادرة على الخروج من دائرة ردّ الفعل والتجاوب مع المطالب أو الشروط الأمريكية، طالما أن الطرف الفلسطيني المفاوض نفسه يتجاوب معها، وخصوصاً في حال استمر الانقسام الفلسطيني.

## ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

### 1. مصر:

#### أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شكلت التغيرات التي شهدتها الساحة المصرية خلال سنتي 2012 و2013 أكثر التغيرات العربية تأثيراً في القضية الفلسطينية لاعتبارات عدة، أبرزها مكانة مصر الاستراتيجية عربياً وإقليمياً، وفي الصراع مع المشروع الصهيوني، بوصفها أكبر دولة عربية، ونظراً لموقعها الجغرافي كجارة لفلسطين المحتلة، وباعتبارها المتنفس الوحيد لقطاع غزة. وقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة طوال هاتين السنتين في المشهد الداخلي المصري عبر بوابتين أساسيتين، هما: العلاقة مع قطاع غزة، والعلاقة مع "إسرائيل".

كانت المواقف المصرية من هذين الملفين محل توافق شبه كامل منذ مطلع سنة 2012 وخلال فترة التحضير للانتخابات الرئاسية، واستمرت كذلك حتى بعد فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو، إلا أن هذا التوافق تعرض لهزتين أساسيتين، تمثلت الأولى في الهجوم الذي تعرض له جنود مصريون في رفح المصرية في آب/ أغسطس 2012 وراح ضحيته 16 جندياً مصرياً، فيما عُرف باسم "مجزرة رفح"، حيث تمّ توجيه الشبهات فيه إلى مسلحين قادمين من قطاع غزة. أما الهزة الثانية فكانت الانقلاب العسكري على الرئيس المصري المنتخب في 2013/7/3، والذي رافقته حملة عسكرية غير مسبوقة على الأنفاق مع قطاع غزة، تزامناً مع إغلاق معبر رفح، وحملة إعلامية وسياسية عالية النبرة ضدّ حركة حماس في قطاع غزة، وضدّ المواقف التي كان الرئيس مرسي قد تبناها عموماً تجاه الفلسطينيين.

كان تأثير التغيرات المصرية حاضراً كذلك خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، حيث كان للنشاط الدبلوماسي المصري دور أساسي في إنهاء العدوان وفق شروط المقاومة الفلسطينية، وهو ما مثّل بالنسبة للفلسطينيين علامة فارقة مقارنة بمواقف النظام المصري السابق.

ولكن بصورة عامة، يمكن القول إن البوادر الإيجابية التي ظهرت في مصر تجاه القضية الفلسطينية منذ "ثورة 25 يناير"، والتي بدا من خلالها أن مصر قادرة على أن تكون رافعة إيجابية وقوية لها، قد تعرضت لانتكاسة مع الانقلاب العسكري، الذي تزامن مع حملة تشويه سياسية وإعلامية للمقاومة الفلسطينية.

وحيث إن المزاج الشعبي الداعم للقضية الفلسطينية وقدرته على التعبير عن نفسه في مؤسسات الحكم كان هو العامل الأساسي في تعزيز دور مصر الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة السابقة، فإن خطورة التغيرات التي شهدتها الساحة المصرية تكمن في محاولات استهداف المزاج الشعبي بحد ذاته، عبر حملات التشويه، أكثر مما تكمن في تغير السلطة الحاكمة.

أما بخصوص الاتجاهات المستقبلية، فمن غير المرجح أن تلعب مصر دوراً مؤثراً في دعم القضية الفلسطينية في المدى المنظور، سواء في مسار التسوية أم في مسار المقاومة، وخصوصاً في حال استمرار مفاعيل الانقلاب العسكري وإجراءات ترسيخه عبر العملية السياسية الانتقالية. ففي حين تشهد علاقة السلطات المصرية بفصائل المقاومة أزمة متفاقمة، تحد من قدرتها على لعب دور في ملف المصالحة، فإن انشغالها بأزماتها الداخلية وعزلتها الدولية تحد من قدرتها على التأثير في مسار القضية الفلسطينية على المستوى السياسي.

**ب. العلاقات المصرية – الفلسطينية:**

مرت العلاقات المصرية – الفلسطينية، وخصوصاً مع قطاع غزة، بمرحلة تحسن واضحة منذ ثورة 25 يناير، وطوال الفترة التي سبقت هجوم رفح، والذي بقي تأثيره محدوداً على تلك العلاقة خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي.

وكان التحسن في العلاقات واضحاً في توجهات المرشحين للانتخابات الرئاسية المصرية بصورة عامة، حيث كان التعهد برفع الحصار عن قطاع غزة جزءاً أساسياً من برامجهم الانتخابية التي توجهوا بها للناخبين.

هذا الارتياح في العلاقة انعكس على تسهيل حركة الفلسطينيين على معبر رفح، وتسهيل دخول المساعدات والزائرين عبره من مختلف الدول، حيث تمّ تحييد النظرة الأمنية في التعامل مع القطاع بشكل كبير. وأوصت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري بإجراء دراسة قانونية للمعابر بين مصر وغزة وطرق تشغيلها، بما يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وتزويد القطاع بالمواد البترولية والكهرباء، في حالة امتناع سلطات الاحتلال عن القيام بالتزاماتها بتوفير الحماية والخدمات اليومية لقطاع غزة، باعتباره منطقة محتلة[7]. كما تمّ خلال تلك الفترة الحديث عن خطة من ثلاثة مراحل لحل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة بشكل نهائي وربطها بمشروع الربط الثماني[8].

وحصل كذلك نحو 50 ألف فلسطيني من أمهات مصريات على الجنسية المصرية، تنفيذاً لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في أيار/ مايو 2012[9]، وتمّ قبول الفلسطينيين المقيمين في مصر، بمن فيهم فلسطينيو سورية، في المدارس الحكومية المصرية، وشرع أعضاء من حزب الحرية والعدالة في مجلس الشورى، قُبيل حلّه، بالتحضير لإعادة تفعيل قانون معاملة الفلسطينيين أسوة بالمصريين في الحقوق والواجبات، باستثناء الحق في الترشح والتصويت في الانتخابات[10].

كما أدى تحسن العلاقات إلى انفتاح مصر على العلاقة مع حركة حماس، التي زار قادتها مصر بصورة متكررة، ولم تواجه في علاقتها بمصر أيّ إشكاليات في النصف الأول من سنة 2012، وحتى حادثة قتل الجنود المصريين في رفح المصرية في 2012/8/5.

على الرغم من الحادثة، حافظ الدور المصري على لعب دور إيجابي في قطاع غزة، ولو بصورة مؤقتة، وهو دور برز بوضوح خلال العدوان على القطاع. فعلى خلفية هذا العدوان، أعلنت مصر سحب السفير المصري من تل أبيب، فيما غادر السفير الإسرائيلي وطاقمه القاهرة بعد تسلمه رسالة احتجاج[11]. وقادت مصر تحركاً دبلوماسياً واسعاً لإنهاء العدوان، فيما أبقت السلطات معبر رفح مفتوحاً، حتى خلال أيام العطلة لتسهيل خروج الجرحى[12]. وأوفد الرئيس المصري رئيس وزرائه هشام قنديل لزيارة قطاع غزة للتضامن معه، وقال إن "مصر لن تترك غزة وحدها"، محذراً من أن "مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس تماماً"[13].

ولكن في الوقت نفسه، بدا أن حادثة قتل الجنود المصريين في رفح شكّلت نقطة بداية لتدهور العلاقات بين مصر وقطاع غزة بشكل عام، وبين حماس والمؤسسة العسكرية المصرية بصورة خاصة؛ ولكن وجود محمد مرسي في سدة الرئاسة قد حال فيما يبدو دون انفجارها حتى لحظة الانقلاب عليه. فقد أظهرت الحادثة عدة مؤشرات على وجود خلاف بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في التعامل مع قطاع غزة، امتدت إلى الوسط السياسي المصري.

شرع الجيش المصري عقب الحادثة بتنفيذ حملة واسعة لهدم الأنفاق مع قطاع غزة[14]، بالتزامن مع بدء حملة عسكرية في سيناء كانت هي الأوسع من نوعها حتى ذلك الوقت؛ قام خلالها سلاح الجو المصري بتنفيذ غارات في شبه الجزيرة لأول مرة منذ سنة 1973[15]. وبموازاة ذلك، صدرت دعوات من شخصيات سياسية لإغلاق الأنفاق بشكل كامل[16]، ومطالبات بإعادة النظر في الملاحق الأمنية لاتفاقية كامب ديفيد، لتمكين الجيش المصري من ملاحقة "الإرهاب" في سيناء[17].

وقد تزايدت بوادر تدهور العلاقة مع نشر تقارير إعلامية مصرية في آذار/ مارس 2013، تحدثت عن "حرب أنفاق" بين حماس والجيش المصري[18]، وعن تورط عناصر من حركة حماس في

هجوم رفح[19]، وهو اتهام نفاه الجيش المصري في ذلك الوقت[20]، كما نفته حماس جملة وتفصيلاً، مؤكدة عدم تدخلها في الشؤون الداخلية المصرية على الإطلاق[21].

واشتد التوتر في العلاقة بين مصر وحماس عقب عزل الرئيس مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013، حيث أظهرت وسائل الإعلام التابعة للحركة تعاطفها مع مرسي وجماعة الإخوان في وجه الانقلاب، وهو ما جعله مبرراً إضافياً لدى قادة الانقلاب وأنصارهم، لتصعيد الحملة الإعلامية ضدّ حماس وقطاع غزة.

وكان الجيش المصري قد عزّز، بالتزامن مع الانقلاب، من نشر تعزيزاته العسكرية على طول الحدود مع قطاع غزة[22]، وصعّد من حملته لهدم الأنفاق في المنطقة[23]. كما أعلنت السلطات المصرية إغلاق معبر رفح دون إبداء أسباب[24]، تبعها تطبيق إجراءات دخول جديدة تشترط الحصول على موافقة أمنية مسبقة لكافة الفئات العمرية، بعد أن كان هذا الإجراء يقتصر على الفئة العمرية من 18 إلى 40 عاماً[25].

كما صعّد الجيش من حملته لهدم الأنفاق مع القطاع، وأعلن في 2014/3/12 أن مجموع الأنفاق التي تمّ هدمها حتى تاريخه بلغ 1,370 نفقاً[26]. وذلك بالتزامن مع تواصل إغلاق معبر رفح في الشهور التالية لفترات طويلة، مع فتحه لأيام محدودة للحالات الطارئة، ولفئات وأعداد محدودة أخرى من المسافرين. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المسجلين الراغبين في السفر في كشوفات وزارة الداخلية في غزة في منتصف آذار/ مارس 2014 أكثر من خمسة آلاف مسافر، بعد إغلاق المعبر لمدة 36 يوماً متتالياً، لا يمكن سوى لعدد محدود منهم السفر عند فتح المعبر[27].

وفي الوقت نفسه، أعلنت وزارة الصحة في الحكومة المقالة في غزة أنها سجلت وفاة ثلاث حالات مرضية كانت بحاجة للسفر العاجل، وذلك منذ تشديد السلطات المصرية إغلاق معبر رفح، الذي قالت إنه "تسبب في حرمان ما يقارب 450 حالة مرضية كان يتم تحويلها رسمياً للعلاج إلى المستشفيات المصرية" من الرعاية الصحية المناسبة، وأدى إلى تسجيل نقص بنسبة 30% من القائمة الأساسية للأدوية، بالإضافة إلى توقف ما يزيد عن 80% من المشاريع الإنشائية الخاصة بوزارة الصحة[28].

وفي مؤشر على تأثير سياسة هدم الأنفاق وإغلاق المعبر على قطاع غزة، أظهرت المؤشرات الاقتصادية في القطاع ارتفاع نسبة البطالة خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2013 بمعدل 10.6%، وانضمام 51 ألف شخص إلى صفوف العاطلين عن العمل. وكانت هذه التأثيرات ملحوظة خصوصاً في محافظة رفح، التي سجلت أعلى معدلات البطالة في فلسطين، والتي بلغت في الربع الرابع من سنة 2013 نحو 48%، بارتفاع 16% عن الربع الثاني، حيث بلغ معدل البطالة لمحافظة رفح في حينه 32%[29].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السلطات المصرية كانت قد شرعت في أيلول/ سبتمبر 2013 بإقامة منطقة عازلة على الشريط الحدودي مع قطاع غزة بعمق كيلومتر واحد داخل الحدود المصرية، بحيث تكون خالية من الأبنية والمزروعات. وتضمن الإجراء هدم العديد من المنازل في رفح المصرية على تخوم القطاع[30].

وبالرغم من الاستدراكات المتكررة لحماس التي أكدت لاحقاً عدم التدخل قطعياً في شؤون مصر، وأن انتقاد قائد الانقلاب ووزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي من طرف جهات في حماس كان تصرفاً فردياً[31]؛ وأن حماس ليس لديها أجندة لفتح صراع مع مصر، وهي مستعدة لتشكيل لجنة أمنية مشتركة معها[32]. إلا أن الحملة الإعلامية المصرية اشتدت ضراوة بموازاة حملة سياسية رسمية، اشتملت على إطلاق اتهامات وتهديدات خطيرة، بلغت حدّ التلويح بتدخل عسكري ضدّ حماس في القطاع[33]. وقد عزَّز موقف حماس، النافي للاتهامات المصرية، وثيقةٌ مسربة من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع في الجيش المصري، موقّعة باسم مديرها اللواء محمود حجازي (والذي استمر في موقعه بعد الانقلاب) تعود إلى أواخر أيار/ مايو 2013. وقد حصلت عليها الجزيرة وبثتها على شبكتها الإعلامية في 2014/3/27. والوثيقة الموقعة تتعلق بمقترحات حول استعادة الأمن، وتحقيق التنمية في سيناء؛ وهي تدعو إلى تكثيف التواصل مع حماس، حفاظاً على الاستقرار الأمني على الحدود مع قطاع غزة، ولا تتضمن أيّ اتهام لجماعة الإخوان المسلمين أو حركة حماس بالإضرار بأمن سيناء[34].

وقد نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أمنيين مصريين قولهم إن السلطة الحاكمة في مصر تخطط لإضعاف حكم حماس في غزة، بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين في الداخل. وأضافت أن مسؤولاً أمنياً كبيراً علّق على هذا الأمر بقوله: "لا يمكننا أن نتحرر من إرهاب الإخوان في مصر دون وضع نهاية له في غزة الواقعة على حدودنا"[35].

ومن بين الملفات التي ما زالت تتفاعل في الساحة المصرية بخصوص العلاقة مع حماس، ملف محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قادة الإخوان المسلمين ونشطاء من حماس وحزب الله في قضية "سجن النطرون"، التي يواجه المتهمون فيها عدة تهم، من بينها "الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع عناصر من حركة حماس وحزب الله على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها"[36]، وملف محاكمة مرسي بتهمة "التخابر" مع حماس ومع حزب الله والحرس الثوري الإيراني، لارتكاب "أعمال تخريبية وإرهابية" داخل البلاد[37].

أما أبرز علامات التوتر بين حماس ومصر بعد الانقلاب، فقد تمثّلت في الحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2014/3/4 بحظر أنشطة حماس داخل مصر، وحظر الجمعيات والجماعات والمنظمات والمؤسسات التي تتفرع منها، أو تتلقى منها أيّ نوع من أنواع الدعم، في خطوة

رفضتها الحركة بشدة وعدّتها "مسيئة لمصر وصورتها ودورها تجاه القضية الفلسطينية" و"خدمة مجانية للاحتلال الصهيوني"، مؤكدة أنه ليس لديها أيّ نشاطات في مصر حتى يتم حظرها[38].

أثار هذا الحكم تساؤلات حول خلفياته السياسية، وخصوصاً في ظلّ ضعف الأدلة المقدمة، وباعتبار أن المحكمة التي نظرت في هذه القضية ليست صاحبة اختصاص بمثل هذه القضايا، كما أن القضية لا تنطبق عليها صفة الاستعجال[39].

وقد شملت الإجراءات التي اتخذت بعد الانقلاب قيام وزارة الأوقاف المصرية بإلغاء لجنة القدس التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية[40]، ورفع دعوى قضائية لوقف تنفيذ قرار منح الجنسية لآلاف الفلسطينيين[41].

وفي مقابل تدهور علاقتها مع حركة حماس، حافظت السلطات المصرية بعد الانقلاب على علاقات جيدة مع السلطة الفلسطينية وقيادتها في رام الله، حيث كان الرئيس محمود عباس من أوائل زُوَّار القاهرة بعد 3 تموز/ يوليو، حيث زارها في نهاية الشهر نفسه والتقى الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور[42]. كما قام في تشرين الثاني/ نوفمبر بزيارة أخرى إلى القاهرة استغرقت يومين، التقى خلالها بالرئيس المؤقت وبوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي[43].

**ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":**

شكّل الموقف من اتفاقية كامب ديفيد والعلاقة مع "إسرائيل" أحد عناوين الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة خلال النصف الأول من سنة 2012. وقد تراوحت مواقف المرشحين ما بين رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وكامب ديفيد، أو "خنق روح" الاتفاقية، والدعوة إلى تعديل بعض بنودها، فيما كان المرشحان اللذان تمكنا من بلوغ المرحلة الثانية من الانتخابات، وهما محمد مرسي وأحمد شفيق، قد تعهدا باحترام الاتفاقية. إلا أن الاتجاه العام لمواقف المرشحين كان سلبياً أو "بارداً" في أحسن أحواله تجاه العلاقة مع "إسرائيل"، حيث أن أياً من المرشحين الأبرز لم يُعبر عن استعداده لتطوير العلاقة معها. وحتى شفيق، الذي أبدى استعداده لزيارة تل أبيب في حال اقتضت مصلحة مصر ذلك، ربط تحسن العلاقات بـ"تصرف مناسب" يسبق ذلك من الطرف الآخر[44].

وفي مؤشر آخر على توجه المزاج العام في مصر تجاه العلاقة مع "إسرائيل"، صوّت مجلس الشعب المصري في آذار/ مارس 2012 بالموافقة على طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء السفير المصري من تل أبيب احتجاجاً على تصعيد "إسرائيل" غاراتها ضدّ قطاع غزة في تلك الفترة. كما دعا المجلس إلى وقف إمدادات مصر من الغاز إلى "إسرائيل"، وإلى مراجعة جميع الاتفاقيات الموقّعة معها[45].

كان ملف تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، حاضراً أيضاً في الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة، فقد تعرض خطّ الغاز للتفجير مرتين إضافيتين خلال سنة 2012، جاءت إحداهما[46] بعد قرار مصر وقف تصدير الغاز نهائياً إلى "إسرائيل" وإنهاء التعاقد معها بهذا الخصوص في نيسان/ أبريل، بسبب "إخفاقها في التزاماتها التعاقدية"، عبر تخلفها عن سداد مستحقات مالية متأخرة[47]. وقد مثّلت هذه الخطوة مؤشراً إضافياً على تدهور العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، على الرغم من أن الأسباب المقدمة كانت "تجارية بحتة".

من جهتها، عملت "إسرائيل" على عدم اتخاذ ردود فعل قد تزيد من تدهور العلاقة، وحاولت التخفيف من شأن هذا التدهور وإظهار العلاقة مع مصر على أنها طبيعية، من خلال إرسال رسائل تهنئة للرئيس مرسي بمناسبة انتخابه وبمناسبة حلول شهر رمضان، ونشر الصحافة الإسرائيلية رسالة منسوبة لمرسي رداً عليها. حيث وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز رسالتي تهنئة لمرسي بمناسبة انتخابه رئيساً لمصر[48]، كما وجه بيريز تهنئة لمرسي بمناسبة حلول شهر رمضان. ونشرت الصحف الإسرائيلية ما قالت إنه رسالة من الرئيس مرسي رداً على تهنئتي بيريز، نفت الرئاسة المصرية صحتها[49].

وفي وقت لاحق، سرب مكتب بيريز للصحافة الإسرائيلية كتاب الاعتماد الذي حمله السفير المصري عاطف سالم لدى تعيينه سفيراً في تل أبيب إلى بيريز، والموقَّع من مرسي. وقد أثار نشر صورة الرسالة جدلاً مصرياً وعربياً في ذلك الوقت بسبب اللغة المستخدمة فيها، حيث بدأت الرسالة بعبارة "عزيزي وصديقي العظيم" وختمت بعبارة "صديقكم الوفي"[50]. إلا أن الناطق باسم الرئاسة ياسر علي علّق على نشر الرسالة بقوله إن الصيغة الواردة فيها بروتوكولية بحتة، وإنها الصيغة نفسها التي توجه لكافة رؤساء الدول الأخرى منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهي لا تحمل أيّ دلالات خاصة[51].

وبعد أقل من شهر على تلك الواقعة، أعلنت مصر سحب سفيرها من "إسرائيل"، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[52]، في انتكاسة جديدة للعلاقة بين تل أبيب ومصر التي يقودها الإخوان المسلمون.

ولكن في الوقت نفسه، فإن "إسرائيل" حافظت على "حدّ أدنى" من العلاقات مع المؤسسة العسكرية، وخصوصاً إثر تصاعد عمليات الجيش المصري في سيناء، بعد حادثة قتل الجنود المصريين في رفح. حيث أجرى وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً بنظيره الإسرائيلي إيهود باراك في آب/ أغسطس 2012 لبحث "القلق" الإسرائيلي تجاه الوجود العسكري المصري في سيناء، والتنسيق مع "إسرائيل" بشأن العملية الأمنية الدائرة فيها[53].

ومع تواصل العمليات الأمنية في شبه الجزيرة، صرّح متحدث عسكري رسمي مصري في وقت لاحق أنه تمّ الاتفاق مع "إسرائيل" على زيادة القوات المسلحة في سيناء لـ"مواجهة البؤر الإجرامية"، مؤكداً وجود تنسيق بين الجانبين فيما يتعلق باتفاقية كامب ديفيد[54].

وفي السياق نفسه، وردت أنباء في آذار/مارس 2013 عن قيام وفد أمني مصري، ضمّ "مسؤولين كباراً" في المخابرات المصرية، بزيارة سرية إلى "إسرائيل" للقاء مسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية، وفق ما أفادت به صحيفة يديعوت أحرونوت[55].

وبعد الانقلاب العسكري، حرص المسؤولون الإسرائيليون على عدم إظهار موقفهم الرسمي (المرحّب) من الأحداث في مصر، حيث أصدر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعليمات لجميع وزرائه بعدم التعليق على تلك الأحداث[56]. وقد عبّر إيهود باراك بوضوح عن هذا التوجه خلال مقابلة له مع قناة سي أن أن (Cable News Network (CNN الأمريكية، حيث أجاب عند سؤاله فيما إذا كانت "إسرائيل" سعيدة بالانقلاب في مصر بقوله: "لا يجب أن ندفع أنفسنا إلى مقدمة هذا التحول العربي الداخلي والتاريخي"، ولكنه في الوقت نفسه دعا ما أسماه "العالم الحر" إلى مساندة وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي والشخصيات القيادية الليبرالية، مثل محمد البرادعي[57].

وقد أكدت التصريحات التي تتابعت فيما بعد أن "إسرائيل" كانت مرحبة فعلياً بالانقلاب وتصرفات قادته، وأنها عدّته تحولاً استراتيجياً لصالحها. وبرز في هذا السياق وصف السفير الإسرائيلي في القاهرة، خلال حديث له مع وزير مصري، السيسي بأنه "بطل قومي"[58]. وكذلك تعليق وزير الدفاع الأسبق، بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben–Eliezer، على اتهام الرئيس المعزول محمد مرسي بالتخابر مع حماس بقوله إن هذا الأمر يُعدّ بمثابة رسالة طمأنينة من عسكر مصر لـ"إسرائيل" والغرب. وهو ما رأى فيه وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينت، إشارة إلى أن الشراكة الاستراتيجية بين "إسرائيل" ومصر ستتعاظم بشكل غير مسبوق[59].

كما أن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي أصدر بُعيد الانقلاب تقريراً تضمن مجموعة توصيات بشأن ردّ الفعل الذي ينبغي على "إسرائيل" اتخاذه بهذا الصدد، ومما جاء فيها دعوة "إسرائيل" إلى "تعميق التعاون مع الجيش المصري، ومواصلة السماح له بدفع المزيد من القوات في سيناء"، وإلى بذل جهود من أجل ضمان تواصل الدعم الدولي لمصر مالياً وعسكرياً. بالإضافة إلى التوصية بالعمل على فتح قنوات تنسيق سرية مع "الأنظمة الملكية السّنية"، التي كانت تأمل بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، والذي كانت حماس أحد أكثر المتضررين منه، على حدّ وصف كاتبي التقرير[60].

وفي الوقت نفسه، غصت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالتحليلات والتعليقات التي رحبت بالانقلاب ورأت فيه مصلحة إسرائيلية، والتي كان من بينها مقال لدان مرغليت Dan Margalit، كبير معلقي صحيفة "إسرائيل اليوم" Israel Hayom العبرية، حذّر فيه من أن الإسرائيليين "سيبكون دماً لأجيال" في حال فشل الانقلاب في مصر وعاد الإخوان إلى الحكم[61]؛ وتعليق أوردته صحيفة جيروزاليم بوست وصفت فيه السيسي بأنه "شخصية العام في الشؤون الإقليمية"[62].

وعلى المستوى العسكري، رحّب قائد فرقة غزة في جيش الاحتلال ميكي إدلشتاين Mickey Edelstein بالحملة التي شنها الجيش المصري على الأنفاق مع قطاع غزة، بقوله إن "ما تقوم به مصر مثار إعجاب للجميع"[63].

وفي السياق نفسه، رحبت الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية بتردي العلاقة المصرية مع حركة حماس، وبقرار حظر أنشطة الحركة في مصر، حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس Mosheh Arens إن الحرب التي تشنها مصر على حماس تقلص حاجة "إسرائيل" إلى شنّ حرب مستقبلاً على غزة؛ فيما علّق النائب عن حزب الليكود ورئيس كتلة الائتلاف الحاكم في الكنيست، ياريف ليفين Yariv Levin، على قرار حظر حماس بقوله إن هذا القرار يصلح كسابقة تستند إليها "إسرائيل" في التعامل مع كل مناصري حركة حماس في الداخل، في إشارة منه إلى فلسطينيي 1948 ونوابهم في الكنيست[64].

## 2. الأردن:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

على الرغم من أن الأردن كان من الدول العربية التي شهدت حراكاً شعبياً مطالباً بالتغيير، إلا أن حجم هذا الحراك وسقفه لم يبلغ حدّاً مكنه من إحداث تغيير ملموس في المعادلة السياسية الداخلية، مع أن الأردن شهد استقالة ثلاثة حكومات خلال سنتي 2012 و2013، وانتخابات نيابية مبكرة في 2013/1/23 وفق قانون انتخاب جديد، قاطعتها الحركة الإسلامية التي تمثل أبرز قوى المعارضة.

على أيّ حال، بدا أن الحراك الداخلي لم يؤثر كثيراً في المواقف السياسية الأردنية المتصلة بالقضية الفلسطينية، أو في علاقاتها الفلسطينية والإسرائيلية. ففي حين أن جوّ الحراك الشعبي العربي أثمر تحسناً مؤقتاً في العلاقة الرسمية الأردنية مع حركة حماس في سنة 2012، في إطار تحسن علاقات الحركة مع الأنظمة الرسمية العربية عموماً، كانت مواقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية مرتبطة بالتطورات السياسية في مسار عملية التسوية، وبالأحداث ذات التأثير المباشر على علاقة الأردن بكل من قيادة السلطة في رام الله و"إسرائيل".

لم يكن للأزمتين السورية والمصرية تداعيات على مستوى اهتمام الأردن بالقضية الفلسطينية، واقتصر تأثير الأولى على ملف التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من سورية باتجاه الحدود الأردنية، بينما كان للانقلاب المصري تداعيات على العلاقة مع حركة حماس.

وفي الإطار الأول، كان لافتاً قرار الحكومة الأردنية القاضي بعدم السماح للفلسطينيين من حملة الوثائق السورية بالدخول إلى أراضي المملكة، في قرار وصفته بأنه "استراتيجي"، بهدف محاربة مشروعات "الوطن البديل" و"التوطين". ونفت وزارة الداخلية الأردنية صحة الأرقام التي تتداولها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين حملة الوثائق الذين دخلوا إلى الأردن يصل إلى سبعة آلاف لاجئ، وقالت إن عدد اللاجئين الفلسطينيين حملة الوثائق السورية لم يزد على 143 لاجئ متحفظ عليهم في مخيم سايبر ستي Cyber City[65].

وقد بدا الموقف الأردني واضحاً على لسان رئيس الوزراء عبد الله النسور، الذي قال إن بلاده لن تسمح بتدفق لاجئين فلسطينيين إليها، "حفاظاً على حقوقهم في وطنهم الأصلي فلسطين". وأضاف أنه في حين أن القانون الدولي لا يسمح برد طالب النجاة، "إلا أن هناك إجراءات للتأكد من أن هؤلاء القادمين جاؤوا طلباً للحماية وليس لأهداف سياسية [....] ولا ليبدلوا مكان هجرتهم، مثل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا"[66].

وكان من بين من منعتهم السلطات الأردنية من عبور الحدود إليها نحو 20–30 أردنياً من أصول فلسطينية ممن كانوا يقيمون في سورية، حيث اكتشف هؤلاء لدى وصولهم الحدود الأردنية أن أرقامهم الوطنية قد سحبت منهم خلال وجودهم في سورية، فمنعوا من الدخول[67].

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch قد اتهمت السلطات الأردنية في وقت سابق بإعادة بعض الفلسطينيين إلى سورية بعد أن فروا منها، وبتهديد آخرين بالترحيل، وهي الاتهامات التي نفتها الحكومة الأردنية في حينه[68].

**ب. الموقف من عملية التسوية:**

سعى الأردن خلال سنة 2012 إلى استعادة دوره في مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث بادر الملك عبد الله الثاني في مطلع تلك السنة إلى رعاية جولة مفاوضات "استكشافية" مباشرة بين الطرفين بهدف تقريب وجهات النظر، في خطوة لقيت دعماً دولياً من اللجنة الرباعية. وقال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة إن المفاوضات التي كانت ستستضيفها بلاده في ذلك الوقت تهدف إلى تهيئة الأجواء لبدء حديث جاد في سبيل عقد مفاوضات تؤدي إلى الحل النهائي المنشود،

وتعالج كافة القضايا التي تمس المصالح الأردنية بشكل مباشر[69]. إلا أن تلك المفاوضات فشلت في إحراز أيّ تقدم وتوقفت بعد نحو شهر من انطلاقها، إثر اصطدامها برفض "إسرائيل" وقف الاستيطان أو الاعتراف بحدود 1967 كمرجعية للتفاوض.

وفي وقت لاحق، دعم الأردن جهود قيادة السلطة الفلسطينية الساعية للحصول على اعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، وقد رأى العاهل الأردني في هذه الخطوة "رسالة تأييد دولية للنهج الرافض للعنف، والحرص على إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق حلّ الدولتين"[70].

وفي سياق تأكيده على التمسك بخيار حلّ الدولتين، أكد الأردن رفضه الحديث المتجدد فكرة "الكونفيدرالية"، والذي تصاعد بعد الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقال إن "إسرائيل" هي من يجب أن تدفع ثمن حلّ القضية الفلسطينية، وإن الأردن لن يقبل تسوية القضية الفلسطينية على حساب هوية الدولة الأردنية[71]. وجاء في تصريحات على لسان العاهل الأردني ورئيس وزرائه عبد الله النسور أنه لا يمكن الحديث عن كونفيدرالية أردنية فلسطينية قبل انسحاب الاحتلال من كامل الأراضي المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية[72].

كما رفض الأردن على لسان وزير خارجيته الحديث عن سيادة للجيش الإسرائيلي على الشريط الحدودي في منطقة غور الأردن، وهو مقترح ناقشه الكنيست الإسرائيلي تزامناً مع جهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في المنطقة في سبيل دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية[73].

**ج. العلاقات الأردنية – الفلسطينية:**

حافظ الأردن على علاقته الوثيقة بقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، وخصوصاً في إطار التنسيق المشترك بشأن التطورات في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

وفي سياق تعزيز هذه العلاقة، وقّع الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس اتفاقية لحماية القدس والمقدسات في نهاية آذار/ مارس 2013، بهدف تمكين الأردن وفلسطين "من بذل جميع الجهود بشكل مشترك لحماية القدس والأماكن المقدسة من محاولات التهويد الإسرائيلية"، و"حماية مئات الممتلكات الوقفية التابعة للمسجد الأقصى المبارك"[74].

وقد جاء توقيع هذا الاتفاق عقب حصول الأردن على قرار بالإجماع من اليونسكو بخصوص باب المغاربة، ينص على منع "إسرائيل" من اتخاذ أيّ إجراء أحادي الجانب أو غير ذلك بشأن الموقع، باعتباره أرضاً محتلة، علاوة على ضرورة أخذ موافقة الأردن على أيّ مخطط لطريق باب المغاربة[75].

وفي الشهر التالي، أي في نيسان/ أبريل 2012، قامت عدة شخصيات رسمية أردنية بزيارات متلاحقة للمسجد الأقصى، ضمت الأمير هاشم بن الحسين، والأمير غازي بن محمد، ووزير الداخلية الأردني محمد الرعود، ومدير الأمن العام الأردني حسين المجالي.

في الوقت نفسه، شهدت علاقة الأردن الرسمي بحماس نقلة نوعية طيلة سنة 2012 وحتى لحظة الانقلاب على الرئيس مرسي منتصف سنة 2013، فقد استأنفت حماس علاقاتها رسمياً بالقيادة الأردنية بعد وساطة قطرية، وقام وفد منها برئاسة مشعل بثلاث زيارات رسمية إلى الأردن، أولاها في 2012/1/30 حين حطّ وفد حماس على الأرض الأردنية برفقة ولي عهد قطر آنذاك الأمير تميم، وثانيها نهاية حزيران/ يونيو 2012، وثالثها نهاية كانون الثاني/ يناير 2013. وقد أكدت حماس خلال لقاءاتها مع العاهل الأردني والمسؤولين الأردنيين على رفضها كل مشاريع التوطين والوطن البديل، مشددة على أن صفحة جديدة قد فتحت بين حماس والأردن[76]. إلا أن العلاقة تراجعت عقب الانقلاب العسكري في مصر، بالتزامن مع اتخاذ عدد من الدول العربية إجراءات سياسية وأمنية بحق الحركات الإسلامية في المنطقة. هذا الأمر يعني أن العلاقة الأردنية الرسمية مع حماس ليست مرشحة للاستئناف على المدى المنظور على الأقل، طالما استمر المناخ السلبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة.

وفيما يتصل بأوضاع الفلسطينيين في الأردن، أعادت الحكومة الأردنية الجنسية لـ 192 مواطناً أردنياً من أصول فلسطينية كانت قد سحبت منهم الجنسية في وقت سابق، بموجب تفسيرات خطية سرية صادرة بناء على تعليمات فكّ الارتباط[77]. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها الحكومة الأردنية ضمنياً بوجود تعليمات سرية لسحب الجنسيات، تستوجب تشكيل لجنة لمراجعتها، علماً أن وزارة الداخلية كانت تتمسك سابقاً بنفي وجود مثل هذه التعليمات[78].

وفي سياق تحسين أوضاع الفلسطينيين في المخيمات، أقرت الحكومة تعليمات جديدة لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني التي يعاني منها أبناء المخيمات الفلسطينية، تقضي بالسماح بالتوسع في البناء العمودي ليصل إلى ثلاثة طوابق[79].

**د. العلاقة مع "إسرائيل":**

استمرت البرودة في العلاقة بين الأردن و"إسرائيل" خلال سنتي 2012 و2013، على الرغم من عودة السفير الأردني إلى تل أبيب بعد عامين من الغياب؛ إذ مرت العلاقة بين الجانبين بعوامل توتر كان أبرزها موضوع تقويض "إسرائيل" للسيادة الأردنية على المسجد الأقصى. وجاء تعيين الأردن للسفير وليد عبيدات كسفير لها في تل أبيب، وسط معارضة شعبية حتى من عشيرة

السفير نفسه، بعد عامين من شغور المنصب. ووصفت مصادر رسمية أن عودة السفير لا تشير بالضرورة إلى عودة الدفء في العلاقات، وإنما هي "في حدود المعاهدات والالتزامات" لا أكثر[80].

وقد بدأت بوادر الأزمة بين الأردن و"إسرائيل" بالظهور على خلفية الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى واقتحامات المستوطنين اليومية له، واتخاذ حكومة الاحتلال خطوات من شأنها المس بالوصاية الأردنية عليه، حيث طالب نواب أردنيون الحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات تصعيدية بحق "إسرائيل" رداً على ذلك، من بينها طرد السفير الإسرائيلي في عمّان. وقد تقدم 87 نائباً بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة الأردنية بسبب "تلكؤها" في طرده[81]، إلا أن عدداً من النواب سحبوا توقيعهم عن المذكرة[82]، قبل أن تُعلن الحكومة أن السفير الإسرائيلي غادر الأردن بالفعل، بعد استدعائه وتسليمه مذكرة احتجاج "شديدة اللهجة" لحكومته[83]. ولكن السفير عاد إلى عمّان لاحقاً.

وتفاعلت الأزمة مجدداً في شباط/ فبراير 2014، على خلفية مناقشة الكنيست قانوناً ينهي الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي تشكل أحد بنود معاهدة وادي عربة الموقعة بين الأردن و"إسرائيل" في 1994، حيث صوَّت البرلمان الأردني بالإجماع على طرد السفير الإسرائيلي من عمّان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، وطالب نواب الحكومة بتقديم مشروع قانون يلغي معاهدة وادي عربة. إلا أن الحكومة الأردنية لم تستجب لتصويت البرلمان، باعتبار أن دوره "تشريعي ورقابي"، في حين أن صلاحية استدعاء السفير الأردني وطرد السفير الإسرائيلي "تحتاج لقرار سيادي"، في إشارة إلى أن ملف العلاقة مع "إسرائيل" هو بيد العاهل الأردني[84].

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب الأردني، لدى مناقشته لقانون محكمة أمن الدولة في كانون الأول/ ديسمبر 2013، استثنى أيّ عمل ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من المحاكمة أمام هذه المحكمة، ومن تعريف أعمال الإرهاب[85].

وفي ملف آخر، اتهم العاهل الأردني "إسرائيل" بالسعي إلى عرقلة البرنامج النووي السلمي الأردني، من خلال عملها على التوجه للشركاء المحتملين ومطالبتهم بعدم دعم البرنامج الأردني[86]. ونفت تل أبيب هذه الاتهامات وقالت إنها "قدمت مساعدات ونصائح بشأن إقامة المفاعل"، وهو ما نفته هيئة الطاقة الذرية الأردنية بدورها[87].

في المقابل، وردت أنباء عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زار عمّان سراً في نهاية 2012، إلا أن الأردن نفى صحة هذه الأنباء[88].

وفي سياق منفصل، أعلن البنك الدولي The World Bank في كانون الأول/ ديسمبر 2013 أن الأردن و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية توصلوا لاتفاق لتقاسم موارد المياه، في إطار ما بات يُعرف بمشروع "قناة البحرين"، يشتمل على بناء محطة تحلية على خليج العقبة وإجراء دراسة لمد خطّ أنابيب يربط البحر الأحمر بالبحر الميت[89]. وقد وصف وزير الطاقة والتطوير الإقليمي الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom الاتفاق بأنه "تاريخي" ويمثل "اختراقاً"، نظراً لحمله بُعداً "استراتيجياً – دبلوماسياً"[90].

ولكن بصورة عامة، لا تبدو العلاقة الأردنية – الإسرائيلية مرشحة للتحسن في وقت قريب في ظلّ هذه التوترات، وخصوصاً في ظلّ الضغط الشعبي والبرلماني على الحكومة الأردنية وعلى الملك عبد الله الثاني لاتخاذ خطوات حقيقية تجاه ما يتعرض له المسجد الأقصى، في ملف يفترض أن يكون ذا حساسية خاصة للعرش الهاشمي، نظراً للرمزية الخاصة التي تمتع بها منذ نشأة المملكة.

## 3. سورية:

### أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

ألقى تواصل الأزمة السورية وتفاقمها خلال سنتي 2012 و2013 بتداعيات ثقيلة على القضية الفلسطينية، سواء على صعيد إضعاف الجبهة السورية في وجه "إسرائيل" سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، أم على صعيد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا جراء القتال الدائر وقصف المخيمات الفلسطينية وحصارها، أم على صعيد علاقة النظام في سورية بفصائل المقاومة الفلسطينية وبحركة حماس تحديداً. علماً أن طرفي النزاع في سورية أكدا خلال سنتي 2012 و2013 أن القضية الفلسطينية تشكل أولوية بالنسبة لهما، وشددا على دعمهما للحقوق الفلسطينية.

تركت الأزمة المستمرة في سورية منذ آذار/ مارس 2011 وتصاعد القتال فيها آثاراً مدمرة على البلاد على كل صعيد، بشكل لم يؤدِّ فعلياً إلى إنهاكها في الوقت الراهن فحسب، وإنما لإضعافها استراتيجياً كجبهة مواجهة أو مقاومة ضدّ "إسرائيل"؛ وخصوصاً بعد الاتفاق على تسليم سورية لأسلحتها الكيماوية التي كانت من المفترض أن توفر "ردعاً نوعياً" بالنسبة لها أمام "إسرائيل".

وفي الوقت الذي لا يلوح أفق لحلّ الأزمة في المستقبل القريب، تذهب بعض التحليلات إلى القول بأن سورية بحدودها القائمة قد انتهت إلى غير رجعة ربما، باعتبار أن أيّ حلّ سياسي سيؤدي إلى تقسيم البلاد التي باتت في الواقع موزعة إلى مناطق نفوذ يتقاسمها النظام وفصائل المعارضة المختلفة.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم في سورية، فقد تحمل هؤلاء ضرراً فادحاً جراء الأزمة السورية، وكان مخيم اليرموك في قلب الأزمة، حيث شكّل ساحة لتصفية الحسابات بين المتقاتلين، وتعرض لقصف عنيف وحصار شديد بدءاً من نهاية سنة 2012 وحتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وقد أسفرت المعارك بين النظام السوري، المدعوم من مقاتلي الجبهة الشعبية – القيادة العامة وبين مقاتلي المعارضة السورية، عن سقوط الكثير من الفلسطينيين برصاص القنص والقصف، فضلاً عن سقوط عشرات الشهداء بسبب الجوع بفعل إحكام الحصار ومنع المساعدات الغذائية من دخول المخيم. وبالرغم من إعلان "القيادة العامة" عن التوصل إلى حلّ نهائي لأزمة حصار المخيم في 2013/11/24[91]، إلا أن الحصار ما زال مستمراً، على الرغم من توصل الأطراف المتقاتلة لهدنة في منتصف شباط/ فبراير 2014، ما لبثت أن انهارت بعد نحو أسبوعين من بدئها، لتعيق مجدداً عملية توزيع الأونروا للمساعدات على سكان المخيم[92].

وحتى 2014/3/26، بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين ارتقوا خلال الأزمة السورية 2,143 شهيداً، بينهم 136 ضحية قضت بسبب الحصار على مخيم اليرموك، و895 ضحية قضت بسبب القصف الذي استهدف مناطق تواجدهم[93].

**ب. العلاقات السورية – الفلسطينية:**

شهدت سنتا 2012 و2013 تغيرات جوهرية في إطار علاقة حماس بالنظام السوري الذي وفر الحاضنة الأهم للحركة في الخارج. فمع بداية سنة 2012 بدت حماس أكثر قرباً لفك الارتباط مع النظام السوري في ظلّ المجازر التي يرتكبها بحق أبناء شعبه، وهو ما عبرت عنه الحركة بالتأكيد على أن قرار مغادرة قادة الحركة لسورية مرهون بالوضع الأمني[94]. وفي 2012/2/27 أكد موسى أبو مرزوق بأن قيادة حماس غادرت سورية لأنها ترفض الحل الأمني وتحترم إرادة الشعب السوري[95].

ورداً على ذلك شدد أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة الموالية للنظام السوري، على أن حماس أخطأت كثيراً بقرار نقل مكتبها السياسي من دمشق للدوحة[96].

وحين اشتدت انتقادات النظام السوري لحماس بسبب مغادرة سورية، أوضح مشعل أنه وجه النصح للرئيس بشار الأسد في بداية الأحداث للاستجابة لمطالب شعبه إلا أن رده كان سلبياً[97]. وحين اتخذ النظام السوري بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 قراراً انتقامياً بإغلاق مكاتب حماس في سورية، ردت الحركة بالتأكيد على أن القرار كان متوقعاً، وأنه تحصيل حاصل لكون

المكاتب قد أغلقت سابقاً[98]. ولدى زيارته للأردن مطلع شباط/ فبراير 2013، أكد مشعل أن قرار مغادرة سورية تمّ كي لا تشكل حماس غطاء عسكرياً لجرائم النظام[99].

وعندما تدخل حزب الله عسكرياً في سورية لصالح النظام سارعت حماس في 2013/6/17 بدعوة الحزب لسحب قواته من سورية، مؤكدة على حقّ الشعب السوري في نيل حقوقه وضرورة العمل لتكريس حلّ سياسي سلمي للأزمة السورية[100].

وحين اشتد ضغط الحصار على حماس بعيداً عن الحليف السوري القديم، وفي ظلّ توتر العلاقة مع الحليف الإيراني، برزت بعض أصوات داخل حماس تنادي بـ"تصحيح الخطأ" وإعادة تقييم العلاقة إيجابياً مع سورية وإيران، وهو ما استدعى تأكيد مشعل في 2013/10/18 على أن انحياز حماس للشعوب شرف لها وأن حماس لم تخطئ حتى تعترف بخطئها.

وفي الوقت نفسه، لم تتضرر علاقة حركة الجهاد الإسلامي بالنظام السوري كما هو الحال مع حماس، إذ أبقت على تواجدها السياسي والميداني هناك، على الرغم من إعلانها الانحياز لمطالب الشعب السوري[101].

وفي إطار موقفها من الأزمة السورية دانت حركة الجهاد العنف بحق السوريين والفلسطينيين في سورية، ودعت لوقف إراقة الدماء بعيداً عن التدخل في الشأن السوري الداخلي[102]. ومع تفاقم الأزمة عقب تدخل حزب الله في المعارك لصالح النظام، نفت الجهاد انحيازها للنظام السوري أو مشاركتها في المعارك، موضحة أن أمين عام الحركة رمضان شلح يتنقل بين بيروت والقاهرة[103].

وفي مقابل تردي علاقة النظام السوري بحركة حماس، بدا أن علاقته تحسنت بحركة فتح وقيادة السلطة في رام الله، حيث استقبل الرئيس السوري بشار الأسد في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بصفته المبعوث الشخصي للرئيس الفلسطيني محمود عباس. وشدد زكي خلال اللقاء على تضامن الشعب الفلسطيني مع سورية في مواجهة العدوان الذي تتعرض له، موضحاً أن استهداف سورية واستنزاف مقدرات شعبها وجيشها يأتي في سياق مخطط أكبر، يرمي إلى تقسيم دول المنطقة وإضعافها خدمة لمصالح "إسرائيل"[104].

**ج. العلاقة مع "إسرائيل":**

لم تشهد سنتا 2012 و2013 أيّ تحول في علاقة أيّ من أطراف الأزمة في سورية مع "إسرائيل"، فعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بخصوص تلقي الدعم الإسرائيلي، إلا أن مواقفهما كانت رافضة لأي مفاوضات أو تقارب مع تل أبيب.

وفي هذا السياق شدد برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري المعارض على رفض المجلس، أو أيّ فصيل بالمعارضة، التفاوض مع الدول الغربية أو "إسرائيل" حول مستقبل هضبة الجولان، مقابل مساعدة هؤلاء في إسقاط نظام بشار الأسد. وقال إن "سيادة سوريا لا تستقيم إلا باسترجاع الجولان"، وإن "الثورة الديمقراطية في سوريا" ستكون أقدر على استرجاعه[105].

أما ميدانياً، فقد كان التطور الأبرز قصف "إسرائيل" ثلاثة مواقع عسكرية سورية في شمال غرب دمشق في 2013/5/5، في خطوة عقّب عليها الأسد بالتحذير من أن "الجولان سيصبح جبهة مقاومة"[106]. إلا أن جبهة الجولان حافظت على هدوئها، باستثناء إطلاق وحدة عسكرية سورية النار على آلية عسكرية إسرائيلية تجاوزت خطّ وقف إطلاق النار بعد الغارة بنحو أسبوعين[107]، وبعد سيطرة المعارضة مؤقتاً على الجانب السوري من نقطة القنيطرة الحدودية في حزيران/ يونيو 2013[108]. وقد أظهرت وثائق للأمم المتحدة أن "إسرائيل" امتنعت في حينها عن مواجهة الدبابات السورية التي دخلت منطقة فضّ الاشتباك في القنيطرة، بعد تنسيق الجيش السوري مع جيش الاحتلال، بغية تأكيد أن التواجد العسكري السوري كان يستهدف مسلحي المعارضة حصراً، كما أن "إسرائيل" قدمت في الحادثة ذاتها علاجاً طبياً طارئاً لمسلحين من المعارضة[109].

## 4. لبنان:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

على الرغم من أن لبنان لم يشهد أيّ حراك شعبي على غرار ما شهدته العديد من الدول العربية، إلا أنه تأثر خلال سنتي 2012 و2013 إلى حدّ كبير بالأزمة التي تشهدها جارته سورية، وخصوصاً في ظلّ اشتراك حزب الله اللبناني في المعارك الدائرة فيها، ودخول لبنان ضمن الدائرة الجغرافية لعمليات "تصفية الحساب" على خلفية تلك المعارك؛ وأيضاً في ظلّ نزوح أعداد كبيرة من السوريين والفلسطينيين من سورية إلى أراضيه. وقد ارتبطت تأثيرات المشهد اللبناني وتغيراته على القضية الفلسطينية بهذين الملفين تحديداً.

فمن جهة، أدى تدخل حزب الله في سورية إلى خسارته لجزء كبير من الدعم الشعبي الواسع الذي كان يتمتع به في العالم العربي باعتباره حركة مقاومة ضدّ "إسرائيل"، من قبل شريحة رأت أن إسهام الحزب في الدفاع عن النظام في سورية يشكّل تورطاً في قمع ثورة الشعب السوري، ونصرة للظالم على المظلوم. كما صنفت دول مجلس التعاون الخليجي الحزب كـ"منظمة إرهابية" على خلفية مشاركته في المعارك في سورية.

بينما يصرّ الحزب على أن دخوله إلى سورية جاء دفاعاً عن المقاومة ضدّ مؤامرة تحاك لها وللقضية الفلسطينية، حيث إن "المطلوب في سوريا هو رأس المقاومة في لبنان وفلسطين، ورأس القضية الفلسطينية ورأس الشعب الفلسطيني"[110]، وفق وصف أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله.

وقد أثار هذا الموضوع أحاديث عن تردي العلاقة بين المقاومة اللبنانية (حزب الله) وحليفتها في فلسطين (حركة حماس)، على خلفية دعم الأولى للنظام ورفض الثانية تبني موقف مشابه، ومغادرتها لدمشق نتيجة لذلك. وهو ما سعت مصادر الطرفين في أكثر من مناسبة، إلى التقليل من تأثيره على العلاقة بين الطرفين. غير أنه لا يمكن إنكار التأثير السلبي (بدرجة أو بأخرى) لاختلاف الموقف بينهما.

وفي هذا السياق أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن "حزب الله على علاقة طيبة وجيدة مع حماس [....] لأننا نعتبر أننا وإياهم في خندق واحد مقاوم في مواجهة إسرائيل"، مضيفاً أن "من يبحث عن مشكلة بيننا وبين حماس فسيتعب، لأننا متعاونون ومتفاهمون، ومساحة الخلاف السياسي في قضية سورية من الأمور المشروعة التي لا تفسد للود قضية"[111]. كما وصف حماس بأنها "رأس حربة المقاومة في فلسطين، وأحد أركان محور المقاومة الذي لم يضيّع بوصلته في مواجهة الاحتلال"[112].

وفي وقت لاحق، نفى القيادي في الحزب، حسن حب الله، أن يكون الحزب قد طلب من قيادة ونشطاء حركة حماس المتواجدين في لبنان مغادرتها، وقال إن "هذه رغبة الإسرائيليين الذين يعملون للإيقاع بين فصائل المقاومة، وهي أُمنية لن تتحقق"[113]. وكان سبب الأنباء التي تحدثت عن طلب الحزب من عناصر حماس مغادرة لبنان اتخاذ الأمن العام اللبناني قراراً بتجميد طلبات منح تأشيرات دخول لعناصر حركة حماس، وأوضح الأمين العام أن سبب هذا الإجراء "يعود إلى عملية تزوير قامت بها بعض العناصر الفلسطينية، مستعملة تأشيرات تحمل أرقاماً وتواريخ ممنوحة لكوادر من حركة حماس، محاولة الدخول من خلالها إلى لبنان"[114].

ومن جهة أخرى، دفع نزوح اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان هرباً من المعارك بملف اللجوء الفلسطيني مجدداً إلى الواجهة، في بلد يحمل فيه هذا الملف حساسية خاصة. أبرز ردود الفعل في هذا السياق جاءت من وزير المياه والطاقة اللبناني جبران باسيل (التيار الوطني الحر)، الذي دعا إلى قفل الحدود اللبنانية[115]، وإلى "ترحيل النازحين السوريين والفلسطينيين لأنهم يأخذون مكان اللبنانيين"[116]. وقد أثارت تصريحات باسيل ردود فعل منددة، جاء أبرزها من زميله في الحكومة وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور (الحزب التقدمي الاشتراكي)، بقوله إنه "لا داعي لممارسة انتقام أو عنصرية بحق الشعب الفلسطيني"، وتأكيده نيابة عن الحكومة اللبنانية أن "لبنان لن يقفل حدوده في وجه أيّ نازح سوري أو فلسطيني"[117].

ولكن في آب/ أغسطس 2013، ومع بلوغ عدد الفلسطينيين النازحين من مخيمات سورية 60 ألفاً، باشر الأمن العام اللبناني، بناء على تعليمات صادرة عن الحكومة، اتخاذ إجراءات قانونية مشددة لتنظيم عملية دخول النازحين السوريين والفلسطينيين القادمين عبر الحدود البرية. وهو ما دفع منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية إلى التنديد "برفض السلطات اللبنانية السماح لمعظم الفلسطينيين الهاربين من سورية بدخول لبنان"[118].

**ب. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:**

شكّلت المخيمات الفلسطينية في لبنان والوضع الأمني فيها موضع الاهتمام الأبرز في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013. وقد تسبب تدهور الوضع الأمني في لبنان في زيادة هذا الاهتمام، وخصوصاً عند وقوع إشكالات أمنية توجه أصابع الاتهام فيها، رسمياً أو إعلامياً، إلى فلسطينيين أو إلى مسلحين لجؤوا إلى المخيمات، باعتبار أن هذه المخيمات هي "جزر" خارجة عن سيطرة الدولة المركزية. وقد تمّ توجيه اتهامات إلى فلسطينيين بشكل رسمي وبالأدلة في حالات محدودة، منها التورط في تفجيرات استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، أو في خطط لاستهدافها، على وقع تفاقم الأزمة في سورية. إلا أن الكثير من الاتهامات كالتها وسائل إعلامية لبنانية دون أدلة، حتى قبل سلسلة التفجيرات، فيما بدا أنه حملة إعلامية مقصودة، رفضتها الفصائل الفلسطينية، وأُطلقت حملة لمكافحة التحريض ضدّ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان رداً عليها[119].

وقد عملت الفصائل الفلسطينية في لبنان على بحث الموضوع الأمني مع السلطات اللبنانية بصورة مستمرة، كما أنه كان مثار النقاش الأساسي في اللقاءات الرسمية التي جمعت مسؤولين من الطرفين، أبرزها زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى بيروت في تموز/ يوليو 2013، وزيارة رئيس الوزراء في رام الله رامي الحمد الله إلى بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، واللتين التقيا خلالهما برئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي وعدد من المسؤولين السياسيين[120].

كما برز في هذا السياق أيضاً الاتصال الذي أجراه رئيس الحكومة اللبنانية برئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، في حزيران/ يونيو 2013، لشكره على جهوده لتحييد المخيمات الفلسطينية عن الاشتباكات التي شهدتها منطقة عبرا، فيما عُرف بقضية الشيخ أحمد الأسير ومسجد بلال بن رباح[121].

أما في إطار لقاءات الفصائل بالمسؤولين اللبنانيين، فقد بحث عزام الأحمد مفوض الساحة اللبنانية في فتح الموضوع الأمني لدى لقائه المسؤولين اللبنانيين في 2012/3/16، مؤكداً على تسليم أيّ مطلوب يلجأ إلى المخيمات[122]. وأضاف الأحمد في وقت لاحق أنه لا اعتراض فلسطيني على تولي الجيش اللبناني الأمن داخل المخيمات الفلسطينية[123].

وقد لاحت بوادر خلاف بين الفلسطينيين حول موضوع السلاح في المخيمات، حين نزع الرئيس عباس صفة الشرعية عن هذا السلاح، في الوقت الذي أكدت فيه حماس والجبهة الشعبية أن السلاح الفلسطيني في لبنان مرتبط بحق العودة[124].

أما في مواقف الأحزاب والقوى اللبنانية تجاه الفلسطينيين في لبنان فلم يطرأ عليها هي الأخرى تغيير يُذكر، حيث بقيت الأوضاع الأمنية في المخيمات هي نقطة التجاذب الأساسية فيها. وبرز في هذا السياق تصريح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي جدد مطالبته بـ"نزع كل سلاح خارج المخيمات وداخلها"، وقال: "لتتخذ الحكومة هذا القرار، وليكلف الجيش اللبناني تنفيذه... وإذا اقتضى الأمر حرباً كالتي حصلت في نهر البارد فليكن"[125]. وذلك في معرض تعليقه على كشف الجيش اللبناني خلية "تكفيرية" داخل المؤسسة العسكرية، اشتبه باختباء من يقف خلفها في مخيم عين الحلوة. كلام جعجع هو نفسه ما ذهب إليه نائب رئيس تيار المستقبل أنطوان أندراوس، الذي دعا الجيش إلى دخول مخيم عين الحلوة، قائلاً: "فليكن نهر بارد 2 و3"[126].

كما برز في سياق المواقف السلبية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ما قاله النائب سامي الجميّل، الذي حضّ الدولة اللبنانية على "تسهيل سفر اللاجئين الفلسطينيين للعمل في الخارج"، باعتبار أن لبنان بلد صغير لا يحتمل هذا الحجم من اللاجئين، في حين أن "هناك بلداناً أخرى أكبر من لبنان وليست مكتظة وتستطيع أن تستوعبهم أكثر منا، إضافة إلى أنها بحاجة إلى اليد العاملة"[127]. وأيضاً كلام وزير المالية اللبناني محمد الصفدي، الذي رأى أن إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقّ التملك "قد يصرف نظرهم عن العودة"[128].

ولكن في مقابل ذلك، فقد شهدت أوضاع اللاجئين في لبنان بعض التحسينات، حيث أطلقت وزارة الداخلية والبلديات "دليل معاملات اللاجئين الفلسطينيين" بهدف توضيح وتسهيل المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والإسهام في دعمهم وتحسين ظروفهم المعيشية "وفق منطق الحقوق والواجبات"، علماً أن هذا هو الدليل الرسمي الأول الصادر عن الدولة اللبنانية في هذا الإطار[129]. كما تمّ افتتاح قاعة لتقديم واستلام الطلبات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في مبنى مديرية شؤون اللاجئين بعد تأهيلها، في خطوة تهدف إلى "تسهيل العمل وتقليص الوقت المخصص لإنجاز المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئ الفلسطيني، بحيث توفر عليه عناء الانتقال والانتظار، في ظروف لائقة ومحترمة"[130].

وعلى الصعيد القانوني، أصدر وزير العمل شربل نحاس قراراً يتيح للاجئين الفلسطينيين الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدة ثلاث سنوات. ويمكّنهم من العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط، باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، والتي يتطلب السماح لهم بالعمل فيها صدور قوانين بذلك[131].

### ج. لبنان و"إسرائيل":

شهدت الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" هدوءاً حذراً بصورة عامة خلال سنتي 2012 و2013، إلا أن ذلك لم يمنع بعض جولات التصعيد المحدودة جراء وقوع عمليات إطلاق صواريخ تجاه شمال "إسرائيل"، لم يتبنّ حزب الله اللبناني أياً منها. ولكن في الوقت نفسه، فإن "الحرب الباردة" بين حزب الله و"إسرائيل"، والمتمثّلة في بناء القدرات العسكرية تحضيراً لأي حرب مقبلة، قد استمرت على أشدّها.

من جهتها، واصلت "إسرائيل" تحذيراتها من تنامي قدرات حزب الله العسكرية والصاروخية، وخصوصاً من احتمال حصوله على السلاح الكيماوي من سورية، مبدية التزامها بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة للحؤول دون ذلك".

وفي المقابل، كشف حزب الله عن مجموعة من القدرات والخطط التي بات يمتلكها وينوي اللجوء إليها في حال نشوب حرب جديدة مع "إسرائيل". وفي هذا السياق، حذّر أمين عام حزب الله حسن نصر الله من أنه في أيّ حرب جديدة، فإن "كل مبنى سيهدم في الضاحية ستهدم مقابله مبانٍ في تل أبيب"[132]. وتحدث في وقت لاحق عن احتمال سقوط "عشرات آلاف القتلى الإسرائيليين"، من خلال عدد قليل من الصواريخ الموجودة لدى الحزب و"المنصوبة والمركزة" على أهداف معينة[133].

كما نبّه نصر الله إلى أن الحزب قد لا يكتفي بالدفاع، وإنما "قد يأتي يوم ندخل فيه إلى الجليل"[134]، في الوقت الذي تحدثت فيه صحف لبنانية عن مناورة هي الأضخم في تاريخ الحزب، امتدت لثلاثة أيام متتالية، تتعلق بإمكان احتلال الحزب لمناطق الجليل الأعلى[135].

وكشف نصر الله أيضاً أن حزب الله يقف وراء إطلاق طائرة استطلاع بدون طيار أسقطتها "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، موضحاً أن الطائرة التي حملت اسم "أيوب" كانت قد "طارت في مسارها المحدد بدقة واخترقت الإجراءات الإسرائيلية، وصولاً إلى منطقة مفاعل ديمونا"[136].

وفي سياق التطورات المتوقعة، فإن انغماس حزب الله في القتال في سورية وعدم وجود أفق قريب للأزمة هناك، إلى جانب عدم وجود ملف ملحّ قد يدفع الحزب للتصعيد تجاه "إسرائيل"، يوحيان بأن الحزب قد يسعى لتجنب الدخول في مواجهة معها في المرحلة الراهنة، وهو ما يُمكن أن يُستشف من ردود الحزب الباردة نسبياً تجاه الغارة الإسرائيلية على مناطق لبنانية محسوبة عليه في شباط/ فبراير 2014. إلا أنه في حال بلغ التصعيد الإسرائيلي ضدّ الحزب مستويات جدية، فإنه يبدو عازماً على الرد بحزم، لا سيّما وأن أيّ تهديد من هذا النوع في ظلّ الأزمة السورية قد يشكّل تهديداً أكثر خطورة بالنسبة له.

وعلى صعيد التطورات الميدانية، اتهمت "إسرائيل" حزب الله بالمسؤولية عن عملية تفجير الحافلة التي وقعت في بلغاريا في تموز/ يوليو 2012 وأدت إلى مقتل عدد من الإسرائيليين، إلا أن الحزب نفى هذه الاتهامات وقال إنها "محاولة لاستهداف المقاومة بالإعلام والسياسة، بعدما فشلوا في إسقاط المقاومة بالحرب والمواجهة"[137]. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي اتخذ في وقت لاحق قراراً بإدراج "الجناح العسكري" لحزب الله على لائحة الإرهاب[138].

وفي المقابل، اتهم حزب الله "إسرائيل" بالوقوف خلف اغتيال حسان اللقيس، أحد قادة الحزب، أمام منزله في الضاحية الجنوبية لبيروت، موضحاً أن اللقيس كان قد نجا مرات عدة من محاولات سابقة لاغتياله في أكثر من منطقة[139].

وفي سياق آخر، استمر الخلاف بين لبنان و"إسرائيل" حول الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط بالتفاعل خلال سنتي 2012 و2013، وحصل لبنان على اعتراف بـ 530 كم$^2$ من أصل 860 كم$^2$ يطالب بها[140]. إلا أن محاولاته للحصول على نسبة أكبر من المنطقة الباقية ومواردها لم تنتهِ، ومن المتوقع أن تستمر هذه القضية بالتفاعل بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، إلا أنه من غير المرجح أن تمثّل أولوية عالية بالنسبة للبنان طالما استمرت الخلافات السياسية بين قواه السياسية الرئيسية.

## 5. السعودية ودول الخليج:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

بدا في سنتي 2012 و2013 أن دول الخليج العربي، وخصوصاً السعودية، كانت أكثر انشغالاً عن القضية الفلسطينية عما كانت عليه الحال في سنة 2011. فعلى الرغم من أن دول الخليج بصفة عامة، باستثناء البحرين، لم تشهد اضطرابات سياسية داخلية كالتي شهدتها كثير من الدول العربية، إلا أن الاضطرابات المشار إليها أثارت بواعث قلق بالنسبة لدول الخليج، وأثرت بشكل واضح على جدول أولوياتها الإقليمية. فقد استحوذت ملفات الأزمة السورية، والأزمة السياسية في مصر في وقت لاحق، والاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على اهتمامها، واهتمام السعودية بشكل خاص.

ولكن يمكن القول إن قطر حاولت الموازنة بين دورها في الساحة الفلسطينية وانشغالاتها الإقليمية الأخرى أكثر من بقية شركائها، وخصوصاً في ملف المصالحة الفلسطينية وفي علاقتها مع كل من السلطة في رام الله وحركة حماس. وتجدر الإشارة إلى أن التغيير الذي شهدته قطر، والذي تمثّل في تولي الأمير تميم بن حمد آل ثاني قيادة البلاد خلفاً لوالده الذي تنازل طوعاً عن الإمارة، لم يُظهر مؤشرات تدل على تغير دور قطر أو علاقتها تجاه مختلف الأطراف في الساحة الفلسطينية.

### ب. الموقف من عملية التسوية:

حافظت دول الخليج العربي على موقفها نفسه من عملية التسوية، والمتمثل في دعم مواقف رئيس السلطة الفلسطينية من المفاوضات مع "إسرائيل"، وإعلان تأييدها لبرنامج تحركه في الأمم المتحدة، في حين لم تشهد المبادرة العربية التي كانت السعودية قد أطلقتها في القمة العربية في بيروت في 2002 أيّ تغيير أو تعديل.

وفي هذا السياق، أكدت السعودية خلال قمة دول حركة عدم الانحياز، المنعقدة في طهران في آب/ أغسطس 2012، رفضها لأي تعديلات على المبادرة العربية للسلام[141]، داعية دول عدم الانحياز للاعتراف بالدولة الفلسطينية[142].

وفي وقت لاحق، رحب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ورأى أن هذه الخطوة تنبئ بإمكانية حدوث تحول إيجابي في طريقة تعامل الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية[143]. كما رحب مجلس التعاون الخليجي على لسان أمينه العام عبد اللطيف الزياني بهذه الخطوة، ورأى أنها تمثل فرصة مناسبة للدعوة إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين[144].

### ج. العلاقات الخليجية – الفلسطينية:

كانت قطر خلال سنتي 2012 و2013 اللاعب الخليجي الأبرز والأكثر حضوراً في الساحة الفلسطينية، بدءاً بنشاطها في ملف المصالحة ورعايتها للاتفاق الذي تمّ توقيعه بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في الدوحة في 2012/2/6، والذي عُرف بـ"إعلان الدوحة" وتمّ خلاله التوافق على تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمود عباس. كما أن زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقطاع غزة أكدت حضور قطر بقوة في المشهد الفلسطيني، إلى جانب تعزيز علاقتها مع حركة حماس، فقد كانت هذه الزيارة هي الأولى من نوعها لزعيم عربي للقطاع منذ فرض الحصار الإسرائيلي عليه، والثانية للأمير حمد منذ سنة 1999. وتمّ خلال الزيارة، التي ضمت رئيس الوزراء ووزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني، تدشين جملة من المشاريع لإعادة إعمار القطاع بتمويل قطري بلغت قيمته الإجمالية 254 مليون دولار[145]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة أثارت اعتراض الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله، ومع أن القيادة القطرية سعت للطمأنة بأن الزيارة لن تمثل مساساً بـ"التمثيل والشرعية الفلسطينية"[146]، إلا أنه لم يبدُ أن تلك التطمينات نجحت في التخفيف من غضب السلطة تجاهها.

وبخصوص الأنباء التي تمّ تناقلها في بعض وسائل الإعلام عن تضرر العلاقة القطرية مع حركة حماس بعد تغير القيادة السياسية في قطر، وإثر الانقلاب العسكري في مصر، فقد نفت حماس صحة هذه الأنباء وأكدت أن "العلاقة مع أمير قطر الشيخ تميم ومع الأمير الوالد وثيقة"[147].

بدا النشاط الدبلوماسي السعودي تجاه القضية الفلسطينية في سنتي 2012 و2013 "ثانوياً" إذا ما قورن بنشاطها في عدد من الملفات الإقليمية الأخرى، وخصوصاً الأزمة السورية، والأزمة السياسية في مصر، والملف النووي الإيراني.

إلا أن هذا لا يعني أن السعودية كانت غائبة عن المشهد الفلسطيني، فقد كانت من أبرز الداعمين للسلطة الفلسطينية مالياً، والمؤيدين لها سياسياً في مسعاها لتحقيق الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

كما سجّلت السعودية موقفاً بارزاً في الأمم المتحدة من خلال رفضها قبول العضوية المؤقتة في مجلس الأمن عن المجموعة العربية في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 احتجاجاً على "تخاذل" المجلس تجاه فلسطين وسورية. وأوضحت الخارجية السعودية في تعليقها على هذا الموقف أن "بقاء القضية الفلسطينية من دون حلّ عادل ودائم لـ 65 سنة"، هو "دليل ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته". ولكن البيان أشار في الوقت نفسه إلى عدم قدرة مجلس الأمن "على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة من دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي أو الحيلولة دون سعي أيّ دولة في المنطقة إلى امتلاك الأسلحة النووية"[148]، وهي عبارة فُهم أنها تشير إلى عدم رضا السعودية عن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في محادثات الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس إضافة لألمانيا مع إيران، بخصوص برنامجها النووي. ويمكن بالتالي القول إن هذا البيان يُعد مؤشراً إلى درجة الاهتمام الذي توليه السعودية للملف النووي الإيراني والأزمة السورية، إلى جانب القضية الفلسطينية.

ومن ضمن أبرز التطورات التي تمّ تسجيلها كذلك على صعيد العلاقات الفلسطينية – الخليجية خلال سنتي 2012 و2013، زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية لعدد من الدول الخليجية في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2012، وزيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت في نيسان/ أبريل 2013.

جولة هنية، التي تزامنت مع توقيع اتفاق الدوحة للمصالحة بين محمود عباس وخالد مشعل، كانت هي الثانية ضمن مساعي حركة حماس لكسر الحصار عن قطاع غزة، بعد جولة سابقة كان قد زار خلالها مصر وتونس وتركيا. وقد شملت الجولة الخليجية كلاً من الدوحة والمنامة وأبو ظبي، بالإضافة إلى طهران، وكانت في ذلك الحين مؤشراً على انفتاح دول الخليج على العلاقة مع حركة حماس، خصوصاً وأنها كانت زيارات رسمية التقى خلالها بقادة تلك الدول.

ولكن هذا التقارب في العلاقة بين حركة حماس ودول الخليج، باستثناء قطر، بدا حالة مؤقتة لم تدم، وخصوصاً بعد الانقلاب العسكري في مصر، والذي ترافق مع تراجع في علاقة الحركة بالسلطة الحاكمة في مصر وداعميها الخليجيين، وخصوصاً السعودية والإمارات.

ومثّلت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت في نيسان/ أبريل 2013 أول زيارة لزعيم فلسطيني لهذا البلد منذ أكثر من عشرين عاماً، وجاءت لتكمل ترميم العلاقات التي تضررت على خلفية عدم تنديد الزعيم الراحل ياسر عرفات بغزو العراق للكويت سنة 1990. وقد تمّ خلال الزيارة افتتاح السفارة الفلسطينية في الكويت بعد إغلاق استمر 22 عاماً[149].

**د. الدعم المالي:**

ظلّ ملف الدعم المالي أحد أبرز مجالات نشاط دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتصل بالقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013، سواء في إطار دعم ميزانية السلطة الفلسطينية، أم تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، أم تنفيذ مشاريع خيرية لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء.

وقد كانت السعودية أبرز الداعمين الماليين لميزانية السلطة الفلسطينية، حيث قدمت لها 100 مليون دولار في تموز/ يوليو 2012 كمساعدة عاجلة لمساعدتها في تخطي أزمتها المالية[150]، وأعلنت تحويلها 100 مليون دولار أخرى في كانون الثاني/ يناير 2013[151]. بالإضافة إلى ذلك، فقد عمدت السعودية في الشهر نفسه إلى إعلان زيادة إسهامها في شبكة الأمان المالية العربية للسلطة، من 14 مليون دولار إلى 20 مليون دولار شهرياً[152].

كما قدمت السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية 86 مليون دولار إلى الأونروا في 2013، لصالح مشاريع اللاجئين الفلسطينيين بالضفة وغزة ولبنان[153]. وذكرت الوكالة في وقت لاحق أن الصندوق السعودي للتنمية استجاب لنداء الوكالة الخاص بسورية، من خلال التبرع بـ 10 ملايين دولار لصالح اللاجئين الفلسطينيين في سورية[154].

وفي ملف إعادة إعمار قطاع غزة، بلغ إجمالي قيمة المشاريع التي يديرها البنك الإسلامي للتنمية في القطاع، والتي تشمل برنامج دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة، نحو 460 مليون دولار[155]. كما قدم الصندوق السعودي للتنمية 88 مليون دولار لتشييد وحدات سكنية في القطاع، منها 34 مليون دولار خصصت لمصلحة المرحلة الثالثة من مشروع الحي السعودي السكني غرب رفح، و54 مليون دولار ضمن المساعدات التي خصصها مجلس التعاون الخليجي لبناء 1,100 وحدة سكنية جديدة، وستّ مدارس جديدة في غزة[156].

من جهتها، ركزت قطر مساعداتها المالية على إعادة إعمار قطاع غزة ودعمه لمواجهة الحصار، حيث بلغت قيمة مشاريع إعادة الإعمار التي أعلنت عنها قطر بالتزامن مع زيارة الأمير حمد بن خليفة إلى القطاع 254 مليون دولار. كما تولت قطر تأمين الوقود لمحطة كهرباء غزة، وشملت المنحة القطرية الأولى 25 مليون لتر من السولار بدأ إدخالها عبر معبر العوجا في حزيران/ يونيو 2012[157]، فيما لجأت قطر فيما بعد إلى تحويل قيمة منحة الوقود إلى خزينة السلطة الفلسطينية في رام الله، بدءاً من منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2013، عقب توقف المحطة عن العمل لمدة 45 يوماً لنفاد الوقود اللازم لتشغيلها[158].

وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أعلنت قطر تقديمها 10 ملايين دولار إلى مصر، إسهاماً في نفقات علاج جرحى قطاع غزة في مستشفيات مصرية[159].

كما دعمت قطر أيضاً ميزانية السلطة الفلسطينية، وأعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 موافقتها على منح السلطة 150 مليون دولار لإسقاط ديونها[160].

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد بلغت قيمة المساعدات الإجمالية التي قدمتها لفلسطين خلال سنة 2012، عبر مختلف مؤسساتها المانحة، نحو 507 ملايين درهم إماراتي (نحو 138 مليون دولار). وذلك وفقاً لما أكده تقرير المساعدات الخارجية الصادر عن وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية[161].

وقدمت الكويت 50 مليون دولار لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بعد زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الكويت في نيسان/ أبريل 2013[162]، كما قدمت منحة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي للبنك الدولي لدعم البرنامج الفلسطيني للإصلاح والتنمية[163]. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبرعت الكويت لوكالة الأونروا بـ 15 مليون دولار لصالح اللاجئين الفلسطينيين النازحين في سورية[164].

## 6. دول عربية أخرى:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

شكّل الموقف من القضية الفلسطينية أحد أبرز التساؤلات التي رافقت التغيرات والثورات التي شهدها عدد من الدول العربية منذ مطلع سنة 2011، وخصوصاً في ظلّ صعود الإسلاميين إلى الحكم في غالبيتها، وكان هذا الموضوع بالتالي محلّ تركيز عدد من المراكز البحثية المعنية بالشأن الفلسطيني. وقد كان المؤتمر الذي عقده مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، واحداً من أبرز الفعاليات التي أتيح من خلالها التعرّف بشكل مباشر

على موقف الإسلاميين في الدول التي شهدت تغيراً، من القضية الفلسطينية. وقد أظهرت أوراق العمل التي قُدّمت في المؤتمر بمجملها مواقف مؤيدة للفلسطينيين ورافضة للتطبيع مع "إسرائيل"، جاءت متسقة مع مواقف الإسلاميين قبل وصولهم للحكم بصفة عامة، وخصوصاً في مصر وتونس والمغرب وليبيا واليمن[165].

أما على صعيد الممارسة، فقد كان الحضور الأبرز للقضية الفلسطينية ماثلاً في كل من تونس والمغرب. ففي تونس، كانت مواقف الرئيس منصف المرزوقي وكذلك الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة الشريك الأساسي في التحالف الحاكم في تونس بعد الثورة، مؤيدة للحق الفلسطيني ومؤكدة لرفض الاعتراف بـ"إسرائيل". كما كان وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام ضمن الوفد الوزاري العربي الذي توجه إلى قطاع غزة للتضامن معه خلال العدوان الذي تعرض له في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

ولكن في الوقت نفسه، فقد أثارت مسألة تضمين تجريم التطبيع في الدستور الجديد جدلاً بين الأحزاب والنخب السياسية، بين من رأى ضرورة إيراد المادة في الدستور، ومن قال إن هذا الأمر ممكن من خلال إصدار قانون عادي دون الحاجة للدخول في مواجهة مع بعض الجهات الدولية بسبب ذلك. إلا أن الجمعية التأسيسية في نهاية الأمر صوتت ضدّ هذه المادة ليولد الدستور بدونها، على الرغم من أنها كانت متضمنة في المسودة الأولى للدستور[166].

وفي المغرب كذلك، كانت مواقف العاهل المغربي ورئيس الحكومة عبد الإله بنكيران والبرلمان المغربي مؤيدة للفلسطينيين، وخصوصاً خلال فترة العدوان على غزة. ولكن في المقابل، ثار جدل في المغرب حول مشاركة أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي في أعمال اجتماع الدورة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، التي عُقدت في الرباط في آذار/ مارس 2012، وهو ما دفع الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية المغربي للانسحاب من تحت قبة البرلمان احتجاجاً على حضوره[167]. وقد أدى حضور عضو الكنيست لإحراج الحكومة المغربية التي يقودها الحزب نفسه، والتي طالبت النائب الإسرائيلي بالمغادرة المبكرة، قبل أن تؤكد أن "العلاقات المغربية الإسرائيلية محكومة بقرار سيادي سابق بقطع العلاقات بين البلدين"[168].

إلا أن الجدل حول التطبيع ثار مجدداً في أيلول/ سبتمبر 2013، إثر زيارة قام بها وفد أكاديمي إسرائيلي لعدد من المدن المغربية، وزيارة أخرى قام بها إعلاميون مغاربة إلى "إسرائيل"، بناء على دعوة من وزارة الخارجية الإسرائيلية[169]. وجاء الكشف عن أنباء الزيارتين بُعيد تقديم أربعة كتل برلمانية مغربية، تمثل أحزاب العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي والاستقلال، مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي[170].

اتخذت ليبيا أيضاً من جهتها مواقف متضامنة مع قطاع غزة خلال العدوان عليه، ودعت مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى الانعقاد لمناقشة الأمر، كما قام وفد دبلوماسي مغربي يضم نائب رئيس المؤتمر الوطني ونائب رئيس الوزراء بزيارة إلى القطاع، بناء على تكليف صادر من البرلمان الليبي[171]. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع تهريب أسلحة من ليبيا إلى قطاع غزة قد برز كذلك في الإعلام، إثر ضبط الداخلية المصرية لكمية من الأسلحة التي قالت إنها كانت قادمة من ليبيا ومتجهة إلى القطاع في تموز/ يوليو 2012[172].

**ب. السودان:**

مثّل التوتر بين السودان و"إسرائيل" واحداً من الملفات التي برزت على المستوى العربي خلال سنتي 2012 و2013، على خلفية اتهام السودان لـ"إسرائيل" بالمسؤولية عن الغارة، التي أدت لتدمير مصنع اليرموك للصناعات العسكرية جنوب الخرطوم في 2012/10/24، بالإضافة إلى اتهامها بدعم المتمردين الذين يقاتلون ضدّ الحكومة في غرب البلاد. شكلت الغارة على مصنع اليرموك الحادثة الثالثة من نوعها، بعد الغارتين اللتين شهدهما شرق السودان واتهمت "إسرائيل" بالمسؤولية عنهما في كانون الثاني/ يناير 2009 ونيسان/ أبريل 2011، حيث قال وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عقب الغارة إن أربع طائرات إسرائيلية دكت المصنع العسكري، موضحاً أن بعض أجزاء المصنع الذي ينتج أسلحة تقليدية دُمّرت كلياً، فيما أصيبت أجزاء أخرى بطريقة جزئية[173]. وبينما رفضت "إسرائيل" التعقيب على الحادث، ذكرت مواقع إسرائيلية أن الفرقة الـ 13 التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي نفذت الغارة، بحجة أنه يزود حماس بالأسلحة والصواريخ[174]. وقد نفى وزير الخارجية السوداني علي كرتي هذا الاتهام، ولكنه شدد في الوقت نفسه على أن بلاده لن تكف عن تأييد حركة حماس بالرغم من العدوان الإسرائيلي[175].

وفي وقت لاحق، اتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم "إسرائيل" بالتورط في مخطط يضم إلى جانبها كلاً من دولة جنوب السودان والولايات المتحدة، للعمل على تأجيج الأوضاع في ولاية جنوب كردفان وإقليم دارفور، من خلال دعم المتمردين فيها[176]. ويشكّل تكرر اتهام "إسرائيل" بدعم المتمردين على لسان عدة ممثلين للحكومة السودانية والحزب الحاكم، في أكثر من مناسبة، مؤشراً على استمرار توتر العلاقة بين الطرفين.

وفي المقابل، حافظ السودان على علاقته بحركة حماس، وهو ما دلّت عليه تصريحات الوزير كرتي الواردة أعلاه، والذي كان ضمن الوفد الوزاري العربي الذي زار قطاع غزة للتضامن معه خلال العدوان عليه. علماً أن السودان كان قد استضاف اجتماعات مجلس شورى الحركة في نهاية سنة 2011[177]، ونفى الأنباء التي تحدثت عن رفض الخرطوم استضافة مشعل في شباط/ فبراير 2012 عقب مغادرته لدمشق[178].

## ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

بدا خلال سنة 2012 والنصف الأول من سنة 2013 أن الموقف الشعبي الذي عبّرت عنه الثورات العربية في سنة 2011 تجاه "إسرائيل" قد واصل تأثيره المعيق لفرص التطبيع الرسمي العربي معها. فمع بعض الاستثناءات، أظهر الاتجاه العام للأحداث في تلك الفترة أن "إسرائيل" لم تنجح في كسر الحواجز بينها وبين الدول العربية التي لم تكن تمتلك علاقات معها، بالإضافة إلى تسجيلها تراجعاً في العلاقة مع الدول التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي. إلا أن الانقلاب العسكري في مصر في تموز/ يوليو 2013 أعقبه تراجع في أجواء العداء الرسمي تجاه "إسرائيل".

في السياق الأول، شكّلت مواقف المرشحين للانتخابات الرئاسية في مصر في سنة 2012 أبرز الأمثلة، حيث كان رفض التطبيع القاسم المشترك الأبرز بين الغالبية العظمى للمشاركين في السباق للرئاسة، الذين أبدى بعضهم عزمه على تخفيض مستوى العلاقات و"خنق" اتفاق كامب ديفيد أو تعديل بعض بنوده، فيما أبدى البعض الآخر نيته على الالتزام بالاتفاق كما هو باعتباره أمراً واقعاً، مع المحافظة على "سلام بارد" لا ينطوي على أيّ تطوير للعلاقة أو حتى "كسر جمودها". وحتى المرشح الوحيد، من بين المرشحين الأوفر حظاً، الذي أبدى عدم ممانعته لزيارة "إسرائيل" في حال فوزه بالانتخابات ربط هذا الأمر بـ"تصرف مناسب" يسبقها من طرف الحكومة الإسرائيلية.

وفي مصر أيضاً مثّل وقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل" في نيسان/ أبريل 2012 وعدم استئنافه لاحقاً علامة إضافية على تراجع العلاقة بين تل أبيب والقاهرة، مع أن السبب الذي عُزي إليه وقف التصدير كان "تجارياً بحتاً" ارتبط بإخلال الطرف الإسرائيلي بشروطه التعاقدية. علماً أن خطّ أنابيب الغاز المؤدي إلى "إسرائيل" كان قد تعرض للتفجير 14 مرة منذ ثورة 25 يناير وحتى إعلان قرار وقف التصدير.

وفي الأردن، وعلى الرغم من استمرار النشاط التطبيعي الرسمي، فقد استمرت الحملات الشعبية لمقاومة التطبيع، وخصوصاً في مجال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتعقبها والتحذير منها. وكان من آثارها لجوء الباعة إلى إخفاء مصادر بضائعهم إسرائيلية المنشأ خوفاً من عزوف الأردنيين عن شرائها في حال عرفوا مصدرها، والتي كانت تنتهي في بعض الأحيان في السوق العراقية بأساليب غير مباشرة. وقد دفع هذا الأمر الحكومة العراقية إلى الاحتجاج عبر مذكرات رسمية على دخول منتجات إسرائيلية إلى بلادها عبر الأردن[179]. كما أن الرفض الشعبي للتطبيع دفع عشيرة العبيدات الأردنية، والتي عُيّن أحد أبنائها سفيراً في تل أبيب في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، إلى دعوته إلى رفض تولي المنصب بداية، ثم أعلن وجهاء في القبيلة براءتهم منه عقب تسليمه أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز[180].

أما الاستثناءات التي وردت إليها إشارات عدة فيما يتعلق بالتطبيع مع "إسرائيل"، فقد صدرت في الغالب عن جهات رسمية حاولت التكتم عليها وإبقاءها في إطار سري تجنباً لإثارة غضب الرأي العام الرافض لمثل هذه الخطوات. بل يمكن القول إنها صدرت من جهات لا تتأثر غالباً بالمواقف الشعبية بصورة عامة، وهي بالتالي لم تكن معبّرة عن تغير المزاج الشعبي العام الرافض للتطبيع. وهو ما يؤكد مجدداً أن أيّ تحولات في المنطقة، تأتي بحكومات معبّرة عن الإرادة الشعبية، ستقلل أكثر فأكثر فرص التطبيع العربي مع "إسرائيل".

الإشارة الأبرز في هذا السياق أوردتها صحيفة يديعوت أحرونوت، التي أشارت إلى أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وجه كلمة عبر الأقمار الصناعية للمشاركين في مؤتمر أمن الخليج الذي عقد في أبو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بمشاركة وزراء خارجية البحرين والإمارات والكويت وعمّان واليمن وقطر، وأيضاً وزراء خارجية دول إسلامية أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش. وذكرت الصحيفة أن الوزراء الحاضرين امتنعوا عن توجيه أيّ حديث مباشر لبيريز، الذي تولى الحديث معه فقط مساعد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن[181]. وفي سياق متصل، شاركت شخصيتان عربيتان في 2012 في مؤتمر هرتسليا السنوي الـ 12، هما الأمير الحسن بن طلال، والمفاوض الفلسطيني صائب عريقات[182].

ولكن بعد الانقلاب العسكري في مصر، ومع تزايد الحملة ضدّ الإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية، ظهرت عدة مؤشرات إلى أن جوّ العداء الرسمي تجاه "إسرائيل" بدأ بالتراجع. وهو ما عبّر عنه مدير الشؤون السياسية – العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، اللواء عاموس جلعاد Amos Gilad، في معرض تقييمه لخريطة التهديدات التي تواجه "إسرائيل" بقوله إن التغيرات التي شهدتها المنطقة، وأبرزها التغيرات في مصر وتركيا، شكّلت "معجزة" بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث إن الكراهية تجاهها تراجعت، مشيداً بدور الانقلاب في مصر في هذا الأمر[183].

وحسب رأي رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين Amos Yedlin، فقد صبّ قرار السعودية بتصنيف الإخوان المسلمين كمنظمة "إرهابية" في الإطار نفسه، حيث رأى أن القرار يشكّل تضامناً مع مصر في موقفها، ويُحسّن البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" بشكل غير مسبوق[184].

ويمكن فهم تبني يدلين لهذا الموقف في ضوء التقارير الصحفية التي تحدثت عن "تقاطع المصالح" بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" بعد الانقلاب المصري، والمتمثل في الموقف المعادي لحركات ما يعرف بـ"الإسلام السياسي". فوفق ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal، فإن "المصالح المشتركة" لكل من "إسرائيل" والسعودية والإمارات

جعلت جهودها في مصر تصب في اتجاه مشترك لتعزيز الانقلاب في مواجهة الإخوان، لتشكيل "محور المنطق" axis of reason وفق تعبير مسؤول إسرائيلي، على الرغم من عدم وجود تنسيق مباشر بين "إسرائيل" وهاتين الدولتين[185].

إلا أن مصادر صحفية أخرى تحدثت في وقت لاحق عن وجود قنوات سرية لمثل هذا التنسيق، حيث أوردت النسخة العبرية لصحيفة جيروزاليم بوست في 2014/1/3 تقريراً كتبه المختص بالشؤون الاستخبارية وقضايا الأمن القومي يوسي ميلمان Yossi Melman، تحدث فيه عن دور السفير السعودي في واشنطن في نسج علاقات سرية مع تل أبيب، من خلال لقاءات عقدها السفير مع قادة المنظمات اليهودية في واشنطن، ومن خلال نقل رسائل، وتنسيق، ولقاءات مكثفة تمت بين مستويات تنفيذية في كل من تل أبيب والرياض[186].

على الصعيد الاقتصادي، سجّل حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر والأردن والمغرب) تراجعاً مستمراً خلال سنتي 2012 و2013. ففي حين جاءت مؤشرات سنة 2011 غير متسقة تماماً مع أجواء العداء المتزايدة والحراك الشعبي الواسع ضدّ "إسرائيل" في الدول العربية، بتسجيلها زيادة طفيفة في حجم التبادل التجاري مقارنة بسنة 2010[187]، إلا أنه مع نهاية سنة 2013 بلغت نسبة التراجع في حجم هذا التبادل نحو 27.7% مقارنة بسنة 2011، ونحو 25.7% إذا ما قورنت بسنة 2010 (انظر جدول 3/1).

هذا التراجع جاء بشكل أساسي نتيجة تراجع حجم التبادل التجاري مع مصر بنسبة 59.2% ما بين سنتي 2011 و2013؛ حيث تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية، من 236.4 مليون دولار سنة 2011 إلى 119.4 مليون دولار سنة 2013، بينما سُجّل التراجع الأبرز في قيمة الواردات، الذي انخفض من قرابة 178.5 مليون دولار سنة 2011 إلى 49.8 مليون دولار سنة 2013، أي بنسبة تقارب 72% (انظر جدول 3/3).

أما في الأردن، فوفق الإحصائيات الإسرائيلية، فقد حافظ حجم التبادل التجاري على مستواه تقريباً مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة لم تتجاوز 4.5% بين سنتي 2011 و2013. إلا أن التغير الأبرز كان في تغير ميزان الصادرات والواردات، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بمقدار النصف تقريباً (نحو 52.7%)، من 210 ملايين دولار سنة 2011 إلى 99.3 مليون دولار سنة 2013، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية من الأردن بالنسبة نفسها تقريباً (نحو 54.1%)، من 172.9 مليون دولار سنة 2011 إلى 266.5 مليون دولار سنة 2013 (انظر جدول 3/3).

**جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)**[188]

| البلد | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| مصر | 169.2 | 266.5 | 414.9 | 503.1 |
| الأردن | 365.8 | 359.5 | 382.9 | 279.7 |
| المغرب | 59.9 | 29 | 25.5 | 18.4 |
| **المجموع** | **594.9** | **655** | **823.3** | **801.2** |

أما الإحصائيات الرسمية الأردنية فإنها تعطي مؤشرات مغايرة بشكل كبير خصوصاً فيما يتعلق بحجم الصادرات الأردنية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات الأردنية لـ"إسرائيل" سنة 2011 بلغ نحو 53.2 مليون دينار (75.1 مليون دولار)، مقابل 58.6 مليون دينار (82.8 مليون دولار) سنة 2013، أي بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 10.2%. كما أشارت الإحصائيات إلى انخفاض حجم الاستيراد الأردني من "إسرائيل" بنسبة 9.3%، حيث بلغت 62.1 مليون دينار (87.7 مليون دولار) سنة 2013 مقابل 68.5 مليون دينار (96.8 مليون دولار) سنة 2011. أي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفض من 121.7 مليون دينار (171.9 مليون دولار تقريباً) سنة 2011 ليصل إلى 120.7 مليون دينار (170.5 مليون دولار) سنة 2013 بنسبة 0.8% تقريباً (انظر جدول 3/2).

وليس من السهل الوصول إلى استنتاجات محددة، حول أسباب الاختلاف بين الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية، غير أنه من الواضح أن الأرقام الإسرائيلية تعطي أحجاماً تجارية أعلى، وتميل إلى التقليل من حجم تراجع التبادل التجاري.

**جدول 3/2: حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" وفق الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية 2010–2013 (بالمليون دولار)**[189]

| السنة | الصادرات الأردنية إلى "إسرائيل" | | الواردات الأردنية من "إسرائيل" | | حجم التبادل التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي |
| **2013** | 82.8 | 266.5 | 87.7 | 99.3 | 170.5 | 365.8 |
| **2012** | 75.4 | 205.5 | 100.6 | 154 | 176 | 359.5 |
| **2011** | 75.1 | 172.9 | 96.8 | 210 | 171.9 | 382.9 |
| **2010** | 90.7 | 94.1 | 89.2 | 185.6 | 179.9 | 279.7 |

في المقابل، سجل حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع المغرب نمواً بنسبة 134.9% بين 2011 و2013؛ حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب من 21.6 مليون دولار سنة 2011 إلى 53.7 مليون دولار سنة 2013، فيما بقيت قيمة الواردات الإسرائيلية من المغرب ضئيلة نسبياً، على الرغم من أنها ارتفعت من 3.9 ملايين دولار سنة 2011 إلى 6.2 ملايين دولار سنة 2013 (انظر جدول 3/3). وقد تمّ تسجيل هذا النمو في حجم التبادل التجاري على الرغم من تولي حزب العدالة والتنمية الإسلامي قيادة الحكومة المغربية منذ مطلع سنة 2012، بعد تشكيله أول ائتلاف حكومي عقب الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها العاهل المغربي محمد السادس سنة 2011. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الحزب قد اقترح، إلى جانب ثلاثة أحزاب أخرى في البرلمان المغربي، مشروع قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك في نهاية تموز/ يوليو 2013[190].

ولكن التراجع الإجمالي في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية خلال هذه الفترة يبدو مؤقتاً، وخصوصاً في حال بدأت "إسرائيل" بتصدير الغاز من الحقول التي اكتشفتها خلال السنوات الأخيرة إلى دول عربية مجاورة، لا سيّما مصر والأردن. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن شركتين في الأردن قد وقعتا بالفعل اتفاقية لتوريد الغاز مع شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية (التي تملك 37% من حقوق حقل تامار Tamar الإسرائيلي للغاز) في شباط/ فبراير 2014، يتم بموجبها توريد غاز إسرائيلي للشركتين على مدى 15 عاماً بصفقة تبلغ قيمتها نحو 771 مليون دولار، ويتوقع أن تدخل حيز التطبيق خلال سنتين[191].

وقد جاء الإعلان عن هذه الصفقة إثر خبر نشرته صحيفة وول ستريت جورنال تحدث إلى جانب هذه الاتفاقية عن وجود محادثات مع مصر لتزويدها بالغاز الإسرائيلي، لسدّ النقص في احتياجاتها من الخام، بموجب صفقة قد يتم بموجبها توريد كمية تصل إلى ثمانية مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمصر[192]. إلا أن وزارة البترول المصرية، التي أشارت إلى حاجتها للاستيراد لتعويض العجز، نفت أن تكون هناك نية لاستيراده من "إسرائيل"[193].

**جدول 3/3: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)[194]**

| البلد | الصادرات الإسرائيلية إلى: | | | | الواردات الإسرائيلية من: | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| مصر | 119.4 | 206.7 | 236.4 | 148 | 49.8 | 59.8 | 178.5 | 355.1 |
| الأردن | 99.3 | 154 | 210 | 185.6 | 266.5 | 205.5 | 172.9 | 94.1 |
| المغرب | 53.7 | 23 | 21.6 | 13.2 | 6.2 | 6 | 3.9 | 5.2 |

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)

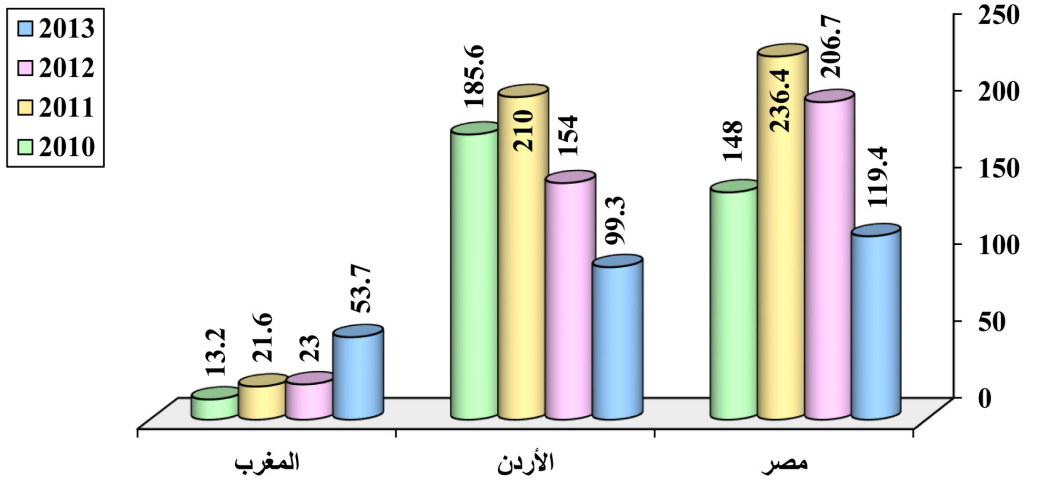


الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)

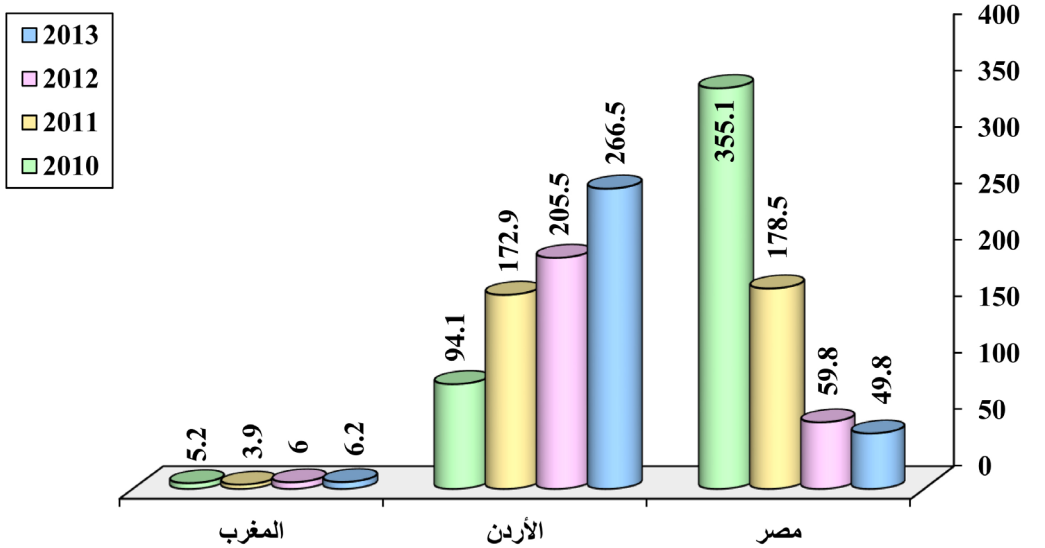


## رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

ألقت التغيرات السياسية والأزمات المصاحبة لها في عدد من الدول العربية بظلالها على الفعاليات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية في سنتي 2012 و2013، حيث احتل المشهد السياسي الداخلي وتفاعلاته مرتبة الصدارة على صعيد التحركات الشعبية في تلك الدول وغيرها. وقد زاد من تأثير هذه الأزمات السياسية وقوعها في دول تُعدّ من الأكثر ارتباطاً بالقضية الفلسطينية؛ أو بعبارة أخرى، ارتباطها بالبيئة الاستراتيجية الأكثر تأثيراً على مسار الصراع مع المشروع الصهيوني بصفة عامة، وخصوصاً مصر وسورية.

النظرة العامة إلى مسار الحراك الشعبي خلال هاتين السنتين قد تدفع للقول بأن مكانة القضية الفلسطينية قد تراجعت لحساب الشؤون الداخلية للدول العربية، إلا أن نظرة فاحصة أكثر دقة قد تدفعنا لأن نستنتج أن هذا الانشغال عن القضية الفلسطينية إنما هو أمر مؤقت تمليه الضرورة، وأن فلسطين ما تزال حاضرة في الوعي الشعبي العربي. وهناك أربعة مؤشرات رئيسية تدل على ذلك:

1. أن الفترات التي شهدت شيئاً من الانفراج الداخلي في الدول العربية شهدت حراكاً نشطاً لدعم القضية الفلسطينية، وخصوصاً في الفترات التي كانت تشهد أحداثاً بارزة، كإضراب الأسرى في سجون الاحتلال، والعدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وقد برزت في هذا السياق التحركات التي شهدتها مصر خلال النصف الأول من سنة 2012 على أكثر من صعيد، من بينها زيارات الوفود الحزبية والنقابية والشعبية إلى قطاع غزة، وتحركات الأزهر التضامنية مع القدس والمسجد الأقصى.

2. أن القضية الفلسطينية والموقف من التطبيع مع الاحتلال كانا من الملفات الأكثر حضوراً على صعيد المواقف المتعلقة بالسياسة الخارجية لمختلف الأحزاب والقوى العربية في المراحل الانتقالية، لا سيّما في مصر وتونس. والسمة الغالبة لهذه المواقف هي أنها شهدت إجماعاً على دعم القضية الفلسطينية ورفض التطبيع.

3. النتائج التي أظهرها تقرير المؤشر العربي لعام 2013/2012، وهو استطلاع للرأي العام أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 14 دولة عربية، بأن 84% من المستطلعة آراؤهم يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب، وليست قضية الشعب الفلسطيني وحده، وأن 87% منهم يرفضون أن تعترف بلدانهم بـ"إسرائيل"[195].

4. تفاعل الفلسطينيين مع الثورات العربية ومتابعتهم لها. فعلى الرغم من المواقف الرسمية للسلطة وللفصائل الفلسطينية التي سعت للوقوف على الحياد في الأزمات الداخلية للدول العربية، تجنباً لردود الفعل السلبية التي قد تضر بالقضية الفلسطينية أو بالفلسطينيين المقيمين في تلك الدول؛ إلا أن الشارع الفلسطيني شهد في عدة مناسبات تحركات شعبية داعمة للثورات ولمطالب الشعوب العربية. كما أن نتائج المؤشر العربي أظهرت أن 72% من الفلسطينيين يقيِّمون الثورات العربية بأنها إيجابية[196].

إلا أن حضور القضية الفلسطينية في السجالات السياسية الداخلية للدول العربية لم يخلُ من بعض الآثار الجانبية السلبية، إذ شهدت سنتا 2012 و2013 حملات تحريض سياسية ضدّ

الفلسطينيين أو ضدّ أطراف فلسطينية بعينها في عدد من الدول العربية. ففي الشأن السوري، تعاملت وسائل إعلام سورية ولبنانية مع القرار الذي اتخذته قيادة حماس بمغادرة دمشق بطريقة سلبية وقامت بحملات اتهامية وتخوينية ضدّ الحركة.

كما تمّ تشويه التعاطف مع القضية الفلسطينية الذي أظهره عدد من الأحزاب السياسية في مصر على أنه عمل مخالف للمصلحة القومية المصرية، وخصوصاً بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، بالإضافة إلى حملات تحريض قامت بها بعض القوى السياسية والوسائل الإعلامية ضدّ قطاع غزة وحركة حماس، والفلسطينيين عموماً في بعض الأحيان، إثر ما عُرف باسم "مجزرة رفح"، التي راح ضحيتها 16 جندياً مصرياً على يد مسلحين فتحوا عليهم النار في معسكرهم في آب/ أغسطس 2012.

وشهد لبنان حملات تحريض إعلامية مشابهة على خلفية اشتباكات عبرا، وإثر التفجيرات التي شهدتها عدة مناطق لبنانية منذ صيف 2013، حيث تمّ توجيه أصابع الاتهام بصورة متكررة إلى المخيمات الفلسطينية على أنها أماكن تؤوي عناصر إرهابية.

ولكن يمكن القول إن هذه المواقف السلبية تبقى، حتى الآن، محدودة ولا تهدد بتغيير المزاج الشعبي العربي المؤيد للقضية الفلسطينية وللفلسطينيين. ولكن يجب التنبه في الوقت نفسه إلى خطورتها والعمل بشكل جاد على معالجتها.

أما أبرز الأحداث والملفات التي تفاعل معها الشارع العربي بصورة إيجابية فتمثلت في حصار غزة، وإضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال عن الطعام، وتهويد القدس والمسجد الأقصى، والعدوان على غزة.

وقد تجسّد التفاعل الشعبي مع ملف حصار غزة من خلال عشرات الزيارات التي قامت بها وفود شعبية وحزبية ونقابية من مختلف الدول العربية للقطاع. كما تفاعل الشارع العربي مع الإضراب المفتوح عن الطعام الذي بدأه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي في 2012/4/17 احتجاجاً على ظروف أسرهم، والذي عُرف باسم معركة الأمعاء الخاوية، ومع الإضرابات الفردية للأسرى خلال سنتي 2012 و2013.

وشهد الشارع العربي عدة تحركات احتجاجاً على ما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات وانتهاكات يومية، كانت أبرزها مسيرة القدس العالمية التي خرجت بالتزامن في عدد من الدول العربية والإسلامية، وتزامنت مع يوم الأرض في نهاية آذار/ مارس 2012.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، شهدت الدول العربية مظاهرات وفعاليات تضامنية مع قطاع غزة رفضاً للعدوان الإسرائيلي على القطاع، أو ما عُرف إسرائيلياً باسم عملية "عمود السحاب" وأطلقت عليه حركة حماس تسمية "حجارة السجيل"، والذي استمر سبعة أيام عقب اغتيال الاحتلال للقائد القسامي أحمد الجعبري في 2012/11/14.

كما اتخذ الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين شكلاً جديداً في نيسان/ أبريل 2013، حين نفذت مجموعة تُعرف باسم "أنونيموس" Anonymous هجوماً إلكترونياً استهدف مئات المواقع الإسرائيلية الحكومية والخاصة، فيما سُمّي بـ"عملية إسرائيل" #OpIsrael[197].

**خلاصة** خلال سنتي 2012 و2013، أخذت التغيرات والثورات التي بدأت تشهدها الدول العربية منذ مطلع سنة 2011 شكل أزمات داخلية متصاعدة، وحالة من التدافع بين مختلف القوى المؤثرة، داخلياً وخارجياً، لدفع مسارات الأمور بما يعبِّر عن توجهاتها ومصالحها السياسية. وفي خضم ذلك كله، كانت القضية الفلسطينية حاضرة، بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى. وبدا واضحاً خلال هاتين السنتين أن المآلات التي اتخذتها مسارات التغيير تركت تأثيراً مباشراً على اتجاهات القضية الفلسطينية وملفاتها المختلفة، داخلياً وخارجياً، وإن بشكل محدود.

في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب كذلك، لا يبدو أن حالة التدافع الداخلي في عدد من الدول العربية مرشحة لإنتاج بنىً سياسية مستقرة وقادرة على معالجة أزماتها الداخلية، أو قادرة على تلبية تطلعات شعوبها على الصعيد الداخلي، ناهيك عن الصعيد الخارجي. وهو ما يحدّ من احتمالات تكوّن بيئة استراتيجية قادرة على التأثير بفاعلية في القضية الفلسطينية، أو على الوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية. مما يعني أن "إسرائيل" قد تعيش حالة من الاسترخاء التي تتيح لها فرض مزيد من الحقائق على الأرض، بينما لا يجد الفلسطينيون في محيطهم الرسمي ما يعينهم على مجابهة هذه المخططات، وخصوصاً في ظلّ الحملة التي تشنها عدد من الدول العربية ضدّ الإخوان المسلمين، وانعكاساتها السلبية على حركة حماس، أبرز فصائل المقاومة الفلسطينية.

هذا الأمر بدوره يضع الفلسطينيين أمام تحدٍّ حقيقي، يختبر قدرتهم على توحيد صفهم الداخلي، وعلى إيجاد محفزات من شأنها التأثير في هذا المحيط وإعادة طرح القضية الفلسطينية على جدول أعماله.

لقد أدى استمرار الأزمة في سورية إلى إضعاف جبهة أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني، وإلى فرط عقد تحالف "قوى الممانعة"، بشكل أثّر بصورة كبيرة على المقاومة في كل من لبنان وفلسطين. وفي ضوء عدم وجود حلّ لهذه الأزمة في الأفق المنظور، فإن أيّ حرب إسرائيلية على أيّ من هاتين الجبهتين تبدو أكثر خطورة.

وتزيد الأزمة المصرية من خطورة الحرب على قطاع غزة، وخصوصاً في ظلّ استمرار الحصار الإسرائيلي، وتصعيد السلطات المصرية حملتها ضدّ حركة حماس والمقاومة في القطاع. فقد عادت المقاومة اليوم لتمر في واحدة من أصعب ظروفها على الصعيد الإقليمي، في ظلّ تراجع علاقتها مع حلفائها التقليديين وخسارتها للحليف الذي كانت قد اكتسبته عقب ثورة 25 يناير المصرية. كما أن تراجع علاقة نظام الحكم في مصر بحركة حماس يقلل من قدرتها على لعب دور في ملف المصالحة بين فتح وحماس.

وعلى المسار الرسمي، لا تبدو الجامعة العربية مهيأة لدفع مسار التسوية بالشكل الذي يلبي الحقوق الفلسطينية. وباعتبار أن دورها بات مقتصراً على توفير الغطاء لأي تحركات تراها قيادة السلطة الفلسطينية مناسبة على هذا الصعيد، فإن أيّ ضغط إضافي على الفلسطينيين أمريكياً وإسرائيلياً لإجبارهم على تقديم تنازلات إضافية، قد لا يجد مقاومة عربية معقولة تدفع بعكس اتجاهه. وهو ما يعني أن المفاوض الفلسطيني قد يقف وحيداً أمام هذه الضغوط.

# هوامش الفصل الثالث

[1] انظر: إعلان بغداد، الدورة العادية الـ 23، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بغداد، آذار/مارس 2012، موقع جامعة الدول العربية، في: www.lasportal.org؛ وانظر أيضاً: إعلان الدوحة، الدورة العادية الـ 24، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدوحة، 2013/3/26، جامعة الدول العربية.

[2] **السفير**، 2012/11/21.

[3] جامعة الدول العربية، 2012/2/12.

[4] **الخليج**، 2012/6/3.

[5] **الحياة**، 2013/7/18.

[6] **السفير**، 2013/12/30.

[7] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/1.

[8] سما، 2012/2/19.

[9] **الوطن**، 2012/10/11.

[10] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/12.

[11] **القدس العربي**، 2012/11/16.

[12] **الحياة**، 2012/11/16.

[13] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2012/11/17.

[14] **الشرق الأوسط**، 2012/8/8.

[15] **الأخبار**، 2012/8/9.

[16] تصريح لعمرو موسى، انظر: فلسطين أون لاين، 2012/8/7.

[17] **اليوم السابع**، 2012/8/7.

[18] **الوطن**، 2013/3/13.

[19] بوابة الأهرام العربي، 2013/3/14.

[20] فلسطين أون لاين، 2013/3/29.

[21] **الحياة**، 2013/4/5.

[22] **القدس العربي**، 2013/7/4.

[23] سما، 2013/7/5.

[24] **الحياة**، 2013/7/6.

[25] صحيفة **عكاظ**، جدة، 2013/7/10.

[26] **الخليج**، 2014/3/13.

[27] معاً، 2014/3/15.

[28] قدس برس، 2014/3/16.

[29] ماهر الطباع، "أرقام كارثية للبطالة في فلسطين،" معاً، 2014/2/26.

للمزيد من المعلومات، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربعين الثاني والرابع سنة 2013، في: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

[30] **الحياة**، 2013/9/5.

[31] **القدس العربي**، 2013/9/3.

[32] سما، 2013/9/24.

[33] **الحياة**، 2013/9/24.

[34] الجزيرة.نت، 2014/3/27.

[35] رويترز، 2014/1/15.

[36] **القدس العربي**، 2014/1/28.

[37] **القدس العربي**، 2014/2/16.

[38] الجزيرة.نت، 2014/3/4.
[39] انظر: فهمي هويدي، "ليست هذه أم الدنيا،" صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2014/3/6.
[40] **السبيل**، 2014/2/26.
[41] صحيفة **الوفد**، الجيزة، 2013/9/1.
[42] **الاتحاد**، 2013/7/30.
[43] **الشرق الأوسط**، 2013/11/11.
[44] صحيفة **الراي**، الكويت، 2012/5/3.
[45] سما، 2012/3/12.
[46] التفجير الثاني خلال سنة 2012، والخامس عشر منذ ثورة 25 يناير، وقع في تموز/ يوليو، وهو ما أثار شبهات حول استئناف تصدير الغاز سراً، وهو الأمر الذي نفته الحكومة المصرية. انظر: **الأهرام**، 2012/7/23.
[47] **الأهرام**، 22–2012/4/23.
[48] **الشرق الأوسط**، 2012/7/2.
[49] **الأهرام**، 2012/7/31؛ ورويترز، 2012/7/31.
[50] بوابة الأهرام، 2012/10/17؛ وانظر أيضاً: Site of The Times of Israel, 17/10/2012, http://www.timesofisrael.com
[51] **الأهرام**، 2012/10/19.
[52] **القدس العربي**، 2012/11/16.
[53] **الحياة**، 2012/8/24.
[54] **الخليج**، 2013/5/23.
[55] سما، 2013/3/19.
[56] **الشرق الأوسط**، 2013/7/3.
[57] موقع سي أن أن، 2013/9/10، انظر: http://arabic.cnn.com/
[58] "Israeli ambassador calls Al–Sisi a 'national hero for all Jews'," site of Middle East Monitor, 19/7/2013, https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/6617-israeli-ambassador-calls-al-sisi-a-qnational-hero-for-all-jewsq-
[59] التقرير المعلوماتي، العدد 2871، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2013/7/27، نقلاً عن: القناة العاشرة.
[60] Avner Golov et al., "The Revolution in Egypt: Recommendations for Israel," INSS Insight, no. 445, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 11/7/2013, http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=5164
[61] فلسطين أون لاين، 2013/8/20.
[62] Ariel Ben Solomon, Person of the year in regional affairs: Gen. Abdel Fattah al–Sisi, *The Jerusalem Post*, 31/12/2013.
[63] صفا، 2013/11/15.
[64] موقع عربي 21، 2014/3/5، انظر: http://arabi21.com
[65] صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، 2013/6/25.
[66] **الدستور**، عمّان، 2012/12/24.
[67] **القدس العربي**، 2013/9/24.
[68] **الحياة**، 2012/7/5.
[69] **الدستور**، عمّان، 2012/1/4.
[70] **الرأي**، عمّان، 2012/12/5.
[71] **الدستور**، عمّان، 2012/12/30.
[72] **الغد**، 2013/1/21، و2013/6/17.
[73] **السبيل**، 2014/1/7.
[74] **الحياة**، 2013/4/1.
[75] **الشرق الأوسط**، 2012/3/10.
[76] **الشرق الأوسط**، 2012/1/30؛ و**الدستور**، عمّان، 2012/6/29.

[77] **الخليج**، 2012/9/13.
[78] **القدس العربي**، 2012/9/14.
[79] **الدستور**، عمّان، 2012/7/17.
[80] **الحياة**، 2012/9/29.
[81] **القدس العربي**، 2013/5/11.
[82] **الدستور**، عمّان، 2013/5/14.
[83] **العرب اليوم**، 2013/5/16.
[84] **الحياة**، 2014/2/26.
[85] **الدستور**، عمّان، 2013/12/12.
[86] **الدستور**، عمّان، 2012/9/13.
[87] **الشرق الأوسط**، 2012/9/24.
[88] **الشرق**، الدوحة، 2012/12/30.
[89] رويترز، 2013/12/10.
[90] **الشرق الأوسط**، 2013/12/10.
[91] فلسطين أون لاين، 2013/11/24.
[92] صحيفة **النهار**، بيروت، 2014/3/3.
[93] صفحة مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، فيس بوك، 2014/3/27، انظر:
https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria/posts/665660626812950:0
[94] **الحياة**، 2012/1/1.
[95] **السفير**، 2012/2/27؛ وموقع قناة العربية، 2012/3/2، انظر: http://www.alarabiya.net/
[96] سما، 2012/4/6.
[97] سما، 2012/10/8.
[98] **القدس العربي**، 2012/11/7.
[99] **السبيل**، 2013/2/2.
[100] فلسطين أون لاين، 2013/6/17.
[101] **البيان**، 2012/1/1.
[102] **السفير**، 2012/9/18.
[103] **القدس العربي**، 2013/5/3.
[104] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2013/10/8، انظر: http://sana.sy/
[105] **الشرق الأوسط**، 2012/5/2.
[106] **القدس العربي**، 2013/5/8.
[107] **الخليج**، 2013/5/22.
[108] سما، 2013/6/6.
[109] **الحياة**، 2013/6/9.
[110] **الأخبار**، 2012/2/8.
[111] صحيفة **الأنباء**، الكويت، 2013/3/10.
[112] فلسطين أون لاين، 2013/11/30.
[113] قدس برس، 2013/5/31.
[114] الوكالة الوطنية للإعلام، 2013/6/10.
[115] **الراي**، الكويت، 2012/12/20.
[116] **الأيام**، 2012/12/23.
[117] **الحياة**، 24–2012/12/25.
[118] **الشرق الأوسط**، 7 و2013/8/10.
[119] **النهار**، 2013/6/14.
[120] **النهار**، 2013/7/5؛ و**السفير**، 2013/11/29.

[121] فلسطين أون لاين، 2013/6/25.
[122] **المستقبل**، 2012/3/17.
[123] **المستقبل**، 2012/6/23.
[124] **الغد**، 2012/5/25.
[125] **الأخبار**، 2012/3/16.
[126] موقع النشرة اللبنانية الإلكترونية، 2012/3/21، انظر: http://www.elnashra.com/
[127] **النهار**، 2012/1/6.
[128] **النهار**، 2012/5/12.
[129] **السفير**، 2012/2/14.
[130] **الحياة**، 2012/8/30.
[131] **الأخبار**، 2012/2/23.
[132] **الحياة**، 2012/5/12.
[133] **السفير**، 2012/8/18.
[134] **الأخبار**، 2012/9/4.
[135] صحيفة **الجمهورية**، بيروت، 2012/8/23.
[136] **الحياة**، 2012/10/12.
[137] **السفير**، 2013/2/7.
[138] **السفير**، 2013/7/25.
[139] معاً، 2013/12/4.
[140] **السفير**، 2013/11/27.
[141] **الحياة**، 2012/9/1.
[142] **الشرق الأوسط**، 2012/8/31.
[143] **الشرق الأوسط**، 2012/12/2.
[144] **الخليج**، 2012/12/1.
[145] الجزيرة.نت، 2012/10/23.
[146] **القدس العربي**، 2012/10/23.
[147] **القدس العربي**، 2013/10/6.
[148] **الخليج**، 2013/10/19.
[149] الجزيرة.نت، 2013/4/15.
[150] **الشرق الأوسط**، 2012/7/16.
[151] **الخليج**، 2013/1/17.
[152] **الحياة الجديدة**، 2013/1/20.
[153] سما، 2013/5/28.
[154] **الدستور**، عمّان، 2013/9/11.
[155] قدس برس، 2013/4/30.
[156] **الخليج**، 2013/2/5.
[157] **اليوم السابع**، 2012/6/7.
[158] محيط، 2014/2/21.
[159] **الشرق الأوسط**، 2012/11/18.
[160] **السفير**، 2013/10/22.
[161] وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية، **المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2012** (أبو ظبي: وزارة التنمية والتعاون الدولي، أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 58.
[162] قدس برس، 2013/6/9.
[163] **الحياة الجديدة**، 2013/7/9.
[164] صحيفة **السياسة**، الكويت، 2013/4/17.

[165] انظر: أوراق عمل مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 29–2012/11/30، في:
http://www.alzaytouna.net/permalink/61506.html

[166] انظر: روعة قاسم، "الجدل متواصل في تونس حول تجريم التطبيع،" موقع العهد الإخباري، 2014/2/1، في: http://www.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=91745&cid=4؛ وانظر أيضاً: **الشرق**، الدوحة، 2014/2/1.

[167] قدس برس، 2012/3/25.

[168] **الشرق الأوسط**، 2012/3/30.

[169] **القدس العربي**، 3 و2013/9/5.

[170] **القدس العربي**، 2013/8/12.

[171] **الحياة**، 2012/11/19؛ وقدس برس، 2012/11/21.

[172] **الشرق الأوسط**، 2012/7/3.

[173] **الحياة**، 2012/10/25.

[174] **الخليج**، 2012/10/25.

[175] الجزيرة.نت، 2012/11/5.

[176] **الخليج**، 2013/2/13.

[177] **القدس العربي**، 2012/1/1.

[178] **الحياة**، 2012/2/24.

[179] **الغد**، 2013/4/9.

[180] **الحياة**، 8 و2012/10/18.

[181] **السفير**، 2013/12/3.

[182] **السفير**، 2012/2/7.

[183] See site of JerusalemOnline.com (JOL), 12/3/2014, http://www.jerusalemonline.com/news/middle-east/israel-and-the-middle-east/major-general-amos-gilad-egypt-has-blocked-90-of-the-tunnels-into-gaza-4237

[184] فهمي هويدي، "الإعصار القادم.. نحن نزرع وإسرائيل تحصد،" الجزيرة.نت، 2014/3/11.

[185] Adam Entous, Charles Levinson and Ellen Knickmeyer, "Allies Thwart America in Egypt: Israel, Saudis and U.A.E. Support Military Moves," *The Wall Street Journal* newspaper, 19/8/2013, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424127887323423804579023213295900596

[186] صالح النعامي، "جيروسالم بوست: سفير الرياض بواشنطن رجل إسرائيل،" عربي 21، 2014/1/4.

[187] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 155–156.

[188] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[189] انظر: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات اقتصادية، التجارة الخارجية، في: http://www.dos.gov.jo/sdb_ec/sdb_ec_a/index.htm؛ وانظر أيضاً:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[190] **القدس العربي**، 2013/8/12.

[191] محمد النجار، "جدل بالأردن بشأن اتفاقية لاستيراد غاز إسرائيلي،" الجزيرة.نت، 2014/2/20.

[192] Joshua Mitnick and Summer Said, "Energy Firms in Talks to Sell Israeli Gas to Egypt," *The Wall Street Journal*, 19/2/2014, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702304914204579392772972259930

[193] صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2014/2/22.

[194] CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[195] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2013/2012** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 185–189.

[196] **المرجع نفسه**، ص 203.

[197] انظر: **السفير**، 2013/5/8.

# The Palestinian Strategic Report 2012-2013

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013

## هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-28-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net